مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

**اسم المقال:** الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي: مراحل التأسيس وأهم الإنجازات (1963 - 1992م) (دراسة وثائقية)
**اسم الكاتب:** أسماء ناصر البلوشي، عبدالله سليمان المغني
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/9211
**تاريخ الاسترداد:** 2026/04/11 02:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

# مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

## للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 19، العدد 3
محرم 1444هـ / سبتمبر 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

سبتمبر 2022م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 19 العدد 3
https//:doi.org/10.36394/jhss/19/3/16

# الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي: مراحل التأسيس وأهم الإنجازات (1963 - 1992م ): دراسة وثائقية

**أسماء ناصر البلوشي**[1]

**عبدالله سليمان المغني**[2]

**تاريخ الاستلام: 10-11-2020** **تاريخ القبول: 16-03-2021**

## ملخص البحث:

**هدف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، والتي تأسست عام 1966م في الكويت، وقد كانت بدايةً تسمى باللجنة الدائمة لمساعدات الخليج التي جسدت العلاقات الوطيدة التي تربط بين دولة الكويت والإمارات قبل قيام الاتحاد. **منهجيه الدراسة:** اعتمدت الدراسة على منهج الاسترداد التاريخي القائم على استرجاع المعلومات من الوثائق التاريخية وتوظيفها في البحث وتحليل الوقائع ونقدها والمقارنة بينها، كما تم الاستعانة بالمنهج الوثائقي لدراسة الوثائق بدقة، وذلك للتعرف على مدى مساهمة هذه الهيئة في تطوير المنطقة من خلال دراسة الإنجازات التعليمية والصحية، وإعداد البنية التحتية التي قامت بها في الإمارات، واليمن، وجنوب السودان، والبحرين. **البيانات وعينية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق الخاصة بالهيئة العامة للجنوب والخليج العربي. **نتائج الدراسة:** كشفت نتائج الدراسة عن جهود الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، فقد ساهمت الكويت من خلال إنشاء هذه الهيئة بإعمار عديد من المناطق وبناء المدارس، والمستشفيات، والمساجد والكثير من المرافق العامة وغيرها، كما قامت بإبراز دور مكتب دولة الكويت الذي أفتتح في دبي عام 1962م، وتوضيح أسباب الدعم الذي حظيت به هذه المبادرة من قبل الحكومة الكويتية والمجتمع المحلي. **الخلاصة:** تستخلص الدراسة عمق العلاقات الأخوية التي تربط الكويت بشقيقاته. إذ أنها قامت بإسهامات عديدة لإعادة إنعاش الحياة العلمية والصحية والاقتصادية في المنطقة.

**الكلمات الدالة**: الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، مكتب دبي، الكويت، البعثات التعليمية.

---

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)
U17102075@Sharjah.ac.ae

(2) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

## المقدمة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من ارتباطها بجانب أساسي من جوانب تجذر العلاقة التاريخية بين دولة الكويت والإمارات، وذلك من خلال تأسيس الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي في عام 1966م، والتي كانت في بداياتها تسمى باللجنة الدائمة لمساعدات الخليج، وقد تم إنشاؤها من ممثلي الوزارات المختلفة برئاسة سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي كان وقتها وزير للإرشاد والأنباء تجسيدًا لجانب مهم من تاريخ العلاقات الوطيدة التي كانت تربط بين شعوب المنطقة والتي جمعتهم نفس الظروف المتماثلة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي آنذاك .

وقد قامت الكويت من خلال هذه الهيئة ببناء عديد من المدارس والجامعات والمستشفيات والمساجد وأعدت البنية التحتية والمرافق العامة وغيرها من الخدمات في العديد من أنحاء إمارات الساحل واليمن وجنوب السودان ووفرت لهذه المناطق الاعتمادات اللازمة.

وبعد هذا التوسع في أعمال اللجنة، وتعدد مهامها تقرر أن يكون لها قانون يحدد مسئولياتها وصلاحياتها وقد صدر هذا القانون في 28/6/1966م، وأصبحت بمقتضاه تسمى الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، وكان مقرها دولة الكويت، وتم افتتاح مكاتب لها في كل من دبي واليمن والبحرين وجنوب السودان للإشراف على بناء المدراس والمستوصفات والمستشفيات والمعاهد بالإضافة إلى المشروعات الأخرى المرتبطة بالبنية التحتية لهذه المناطق.

واستمرت هذه الهيئة تؤدي رسالتها حتى عام 1992حيث انتهى عملها وتم نقل اختصاصاتها للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أهمية الموضوع الا أنه لم يحظ بدراسة علمية مفردة لكافة جوانبه، فتم تناوله عرضاً ودونما تركيز من بعض الدراسات القليلة السابقة: كدراسة بدر خالد البدر في كتابه (رحلة مع قافلة الحياة)، والتي هي عبارة عن سجل ذكريات للمؤلف لكنه لم يذكر بالشرح والتفصيل موضوع اللجنة، ولذا غدت الحاجة ملحة لدراستها دراسة علمية مركزه، ومما أعان على ذلك وجود كم كثير من الوثائق الرسمية غير المنشورة الخاصة بالهيئة، والتي لم تستخدم سابقًا.

وقد تم الالتزام خلال كتابة الدراسة بالمنهج الوثائقي لاستقصاء المعلومات من المصادر الوثائق واخضاعها للنقد، واستبعاد مالم تترجح صحته.

## الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على عدد من الدراسات الوثائقية التي اهتمت بمجال الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يأتي:

1. دراسة الحلفي (1984)، وعنوانها «الصندوق الكويتي 22 عامًا من المساعدات للبلدان النامية 1962 – 1984م» ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المساعدات التي يقدمها الصندوق الكويتي للبلدان النامية خلال الفترة من 1962 – 1984م، وتعرض الباحث إلى موضوع نشأت الصندوق ومناقشة أهم أهدافه، والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمساعدات، واستخلص الباحث أهمية الدور الذي أدّاه الصندوق الكويتي في دعم الدول الشقيقة، وإن هذا الدعم لم يتأثر حتى في أوقات الأزمات[1].

2. دراسة الهيتي (2009، يوليو)، وعنوانها: «المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعرض الباحث إلى مفهوم المساعدات الإنمائية، وحجم هذه المساعدات، كما ناقش الباحث الصناديق الخليجية التي تقدم هذه المساعدات إلى الدول الشقيقة، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الصناديق تقوم بمجهودات كبيرة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتلقية لها[2].

3. دراسة الحبشي (2016). وعنوانها: «دور الكويت في دعم التعليم بمنطقة الخليج 1917 - 1971: إمارات الساحل العماني - الشارقة نموذجًا» ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف الدور الذي تقوم به دولة الكويت في دعم التعليم بمنطقة الخليج في الفترة الممتدة من 1917 - 1971م، وهي تبدأ بالفترة التي كان فيها التعليم تعليمًا دينيًا تقليديًا وحتى فترة أصبح فيها التعليم يسير على الأسس الحديثة وتم التركيز على إمارة الشارقة؛ لأنها كانت النواة الأساسية واللبنة

(1) الحلفي، عبد الجبار عبود (1984م). الصندوق الكويتي 22 عامًا من المساعدات للبلدان النامية (1962 – 1984م)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي. جامعة البصرة، العدد (3)، مجلد (18)، ص ص 129 - 133.

(2) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2009، يوليو). المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي الهيتي، ص ص 283 – 298.

الأولى والانطلاقة الحقيقية لدخول نظم التعليم النظامية لكافة إمارات الساحل العماني وحتى قيام الاتحاد فيما بينهم، كما تم الحديث عن دور التجار وموقف بريطانيا من التعليم في إمارة الشارقة وموقفها من الكويت، وكذلك تطلعات حاكم الشارقة في تطوير واكتساب دور للشارقة نتيجة الحركة الفكرية والثقافية التي زخرت بها منطقة الخليج[1].

يستخلص الباحث من عرض هذه الدراسات ما يأتي:

1. اتفقت الدراسات السابقة على أهمية الدور الذي تؤديه المساعدات الإنمائية من خلال الهيئات والصناديق الإنمائية في الدعم الاقتصادي والاجتماعي للدول المتلقية لهذه المساعدات.

2. اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوثائقي، وهو أحد مناهج البحث الوصفية التي تعنى بتحليل الوثائق وصوًلا لتفسير ما بها من معلومات.

**بدايات تأسيس الهيئة العامة للجنوب والخليج والعربي:**

**اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج:**

كانت الكويت سباقة في تقديم المساعدات للمناطق المجاورة بعد أن منّ الله عليها بنعمة النفط، فقامت بإرسال أول بعثة تعليمية إلى الشارقة عام 1953م، وطوال فترة الخمسينات استمرت الكويت ببناء المدارس والاهتمام بالصحة، وإرسال البعثات التعليمية من دون توقف متحدية بذلك العزلة التي كانت تفرضها بريطانيا على المنطقة.

وقد بين السيد بدر خالد البدر مشرف مكتب المساعدات الكويتية في إحدى رسائله المرسلة إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أن أبناء منطقة الخليج ينشدون إلى التطوير والإصلاح لأوضاع مجتمعهم بصورة عامة لمسايرة ركب التقدم في هذه الحياة، موضحاً له الأسباب الملحة الداعية لإنشاء اللجنة.

(1) الحبشي، نور محمد عبد الله (2016، ديسمبر). دور الكويت في دعم التعليم بمنطقة الخليج 1917 - 1971: إمارات الساحل العماني - الشارقة نموذجًا. حوليات آداب عين شمس جامعة عين شمس - كلية الآداب، مجلد 44، ص ص 256 - 552.

فقد ذكر: (بعد أن تعرفت بقدر ما سمحت لي الظروف على بعض أحوال المنطقة أطلعت على ما يعقده إخواننا في ساحل عمان من آمال على دولة الكويت لتساعدهم وتأخذ بيدهم نحو مستقبل أفضل)[1].

وقد قامت اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج بعد إنشائها بخطوة أولية لتقديم المعونات العاجلة، والتي أسفر عنها افتتاح أول مدرسة نظامية عام 1953 م في الشارقة، ثم تبعها فتح مدارس أخرى في إمارات الساحل وهي: دبي، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة؛ إذ بلغ عددها 37 مدرسة قامت دولة الكويت بإنشاء 28 مدرسة منها، وتضم هذه المدارس حوالي ثلاثة عشر ألف طالب وطالبة آنذاك، وتم تزويدهم بما يحتاجون إليه أسوة بما هو جار في الكويت، كما تم فتح فصلين للمعلمين وفصل للمعلمات، وكذلك تم افتتاح فصلين للدراسات التجارية المسائية، كما تلقى 60 طالباً دراستهم الجامعية على نفقة دولة الكويت.

وفي عام 1962م قررت الحكومة الكويتية توسيع خدماتها حتى تشمل النواحي الصحية أيضاً فتم فتح مستشفى مركزي في دبي، وعدة مستوصفات في الإمارات المجاورة[2].

وقد تضمنت الوثائق، التوصيات المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن تقرير الوفد الكويتي الذي زار إمارات الساحل. إذ عقد اجتماع بتاريخ 27/10/1962م ترأسه سعادة الشيخ صباح الأحمد الصباح، وقد أثمر عن الاجتماع اقتراح مشروع متكامل شامل لجميع احتياجات المنطقة على أن يتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين كما يلي:

- تضمنت المرحلة الأولى: الإضافات والأعمال البسيطة.
- أما المرحلة الثانية: فقد احتوت الأعمال ذات المدى البعيد.

وبالنسبة للمرحلة الأولى فقد ركزت على الاحتياجات الأساسية لأبناء المنطقة، منها: الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وكانت على النحو الآتي:

1. المياه:

فقد قررت اللجنة في هذا الاجتماع تأييد الاقتراح الذي تقدم به الوفد، بخصوص تمديد

(1) وثيقة رقم kso-001060-006-0004، اللجنة الدائمة لمساعدة الخليج ص8 .

(2) وثيقة رقم kso-000626-005-0001، نظرة عامة على الخليج العربي، ص3.

المياه والإسراع في تنفيذه باستخدام أنابيب لا يقل قطرها عن ست إنشات على أن تباع المياه بثمن مناسب يستخدم دخله للصيانة وللموظفين.

2. الزراعة:

حيث قامت اللجنة بالتوصية بإرسال وفد زراعي من وزارة الأشغال العامة يتألف من ثلاثة فنيين لدراسة إمكانية انشاء مركزًا أو مراكز زراعية تجريبية هناك، وقدمت توصيات بشأن استغلال الأراضي الزراعية وإمكانية المنطقة.

3. الطرق:

أوصت اللجنة بإرسال لجنة فنية من وزارة الاشغال العامة لدراسة انشاء شبكة الطرق التي تربط إمارات الساحل بالمنطقة الشرقية تمهيدًا لوضع برنامج لتنفيذ هذه الشبكة على أن تعطى الأفضلية لإنشاء الطريق الساحلي الذي يربط إمارة دبي برأس الخيمة، ومن خلال قراءتي للوثائق، تبين لي أن ضرورة الاستعجال في إنشاء هذا الطريق الذي يربط بين هاتين المنطقتين، جاءت من صعوبة وصول الخدمات إلى منطقة رأس الخيمة؛ كون أن الطرق المؤدية اليها كانت وعرة ناهيك عن كثرة الجبال[1].

4. المعادن:

تقرر التوصية بتكليف شركة فنية مختصة لتقوم بمسح أولي جيولوجي وتقديم تقرير عن إمكانية المنطقة من المعادن والمياه[2].

كما وقد عقدت اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج في وزارة الارشاد والانباء في الكويت بتاريخ 6/11/1962م، اجتماعًا آخر وافق فيه رئيس اللجنة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح على التوصيات المرفوعة في الجلسة المعقودة بتاريخ 27/10/1962 م بشأن المدارس فيما عدا شراء السيارات والمساجد بما فيها من خدمات دينية، كما أعطى موافقة مبدئية لتمديد المياه.

(1) وثيقة رقم kso-000087-009-001، التوصيات المرفوعة الى مجلس الوزراء، ص55و56 .

(2) وثيقة سابقة ، kso-000087-009-0010، التوصيات المرفوعة إلى مجلس الوزراء، ص 56 .

ومن الجدير بالذكر أن في هذا الاجتماع طلب سمو الرئيس أن تقوم اللجنة بترشيح عدد ممن تراه كفئًا للقيام برئاسة مكتب المساعدات المزمع إقامته في دبي[1].

**افتتاح مكتب دولة الكويت في دبي:**

في الثاني من يناير عام 1963م تم افتتاح مكتب دولة الكويت في دبي، وقد تألف الجهاز الإداري للمكتب من سكرتير ومندوب عن وزارة الصحة العامة، وتقوم أعمال المكتب بواسطة هؤلاء، كما يساعدهم بعض الموظفين المحليين[2].

وقد ذكر بدر خالد البدر في أحد تقاريره المرسلة إلى اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج أنه جرى افتتاح مكتب دولة الكويت في دبي، يوم الأربعاء الموافق 2/1/1963م برعاية سمو الشيخ راشد بن سعيد حاكم إمارة دبي، كما حضر الحفل عدد كبير من شيوخ واعيان المنطقة وجمع غفير من المواطنين جاؤوا من كل مكان ليعربوا عن سرورهم بذلك اليوم السعيد، كما رحب باقي شيوخ الإمارات بافتتاح المكتب، واعتبروه بادرة خير وبركة تأتيهم من شقيقتهم الكبرى الكويت.

وقد قامت اللجنة الدائمة بعدة أعمال بعد فتح مكتبها في دبي، والتي من أهمها العمل على تنفيذ مشاريع بناء تمثلت في:

1. ثلاثة مستوصفات بتكلفة 45 ألف دينار كويتي.
2. اثنتا عشرة مدرسة بتكلفة 120 ألف دينار كويتي.
3. خمسة مساجد بتكلفة 45 ألف دينار كويتي.
4. ثلاثين بيتًا بتكلفة 75 ألف دينار كويتي.

وبلغ مجموع تكاليف هذه المباني 285 ألف دينار، ولضبط الميزانية قامت اللجنة بعمل تصاميم ومواصفات لهذه المنشآت، وقد تم طرحها في مناقصة أعلن عنها في الجريدة الرسمية لحكومة دبي؛ ليتمكن المقاولون المحليون هناك من الإسهام في هذه المناقصة.

(1) وثيقة رقم kso-000058-020-0056، محضر اللجنة الدائمة، ص182.

(2) مكتب دولة الكويت.، KSO-001019-020-0001 وثيقة رقم

وعن مستوصف دبي، فقد تفضل سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم إمارة دبي، وقدم أرضًا للمستشفى في موقع ممتاز على البحر في بر ديرة تقدر مساحتها بحوالي 30 ألف متر مربع، وذلك لبناء مستشفى مركزي عليها وبالنظر لأهمية مدينة دبي وكثرة السكان فيها بالنسبة لبقية المدن[1].

وتقرر أن يسافر عضو اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج السيد الملا يوسف الحجي وكيل وزارة الصحة العامة أنذلك، بتاريخ 22/1/1963م إلى دبي لتفقد الخدمات التي تقدمها البعثة الطبية لوزارة الصحة العامة وتنسيق هذه الخدمات لتأتي نتائجها محققة أغراضها، والبعثة الطبية كانت مزودة بأحدث الوسائل الطبية لمعالجة أبناء الساحل بالمجان، وتوفير الوسائل الصحية لهم تمهيداً لإنشاء مستشفى ضخم في دبي، تنبعث منه أشعة الصحة والرفاهية لتعم سماء الساحل أجمعه[2].

وفي 18 سبتمبر 1963م عين أول مدير للمكتب، وهو حجي جاسم الحجي؛ وذلك نظرًا لتطور المساعدات وازدياد عدد المدارس والمستوصفات والمستشفيات التي تبنيها دولة الكويت.

وقد كان حجي جاسم الحجي عضو هيئة المخالفات في بلدية الكويت، ونقلت خدماته إلى اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج، وذلك من خلال طلب أرسل من رئيس اللجنة، وهو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى رئيس بلدية الكويت بتاريخ 1963-9-15م يطلب فيه نقل اختصاصات السيد حجي جاسم الحجي إلى اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج العربي وأرسال ملفيه الإداري والسري، وقد أمضى على الوثيقة السيد إبراهيم رئيس قسم شؤون الموظفين، موافقًا على الطلب بتاريخ 1963-9-16م[3].

وتوضح الوثائق التي تحتوي على مذكرات السيد حجي جاسم الحجي مدى تفانيه في عمله، لتقديم الكويت بصورة مشرفة أمام شقيقاتها، وحرصه على إتمام العمل الذي انتدب من أجله على أكمل وجه، فكان ينتقل من مكان إلى آخر للسؤال عن احتياجات الأهالي في المنطقة، واصفًا أحوالهم بدقة راسمًا صورة بتفاصيلها الدقيقة عن وضع المنطقة آنذاك حيث شح الموارد وقلة التعليم[4].

(1) وثيقة رقم kso-001060-006-0004، اللجنة الدائمة لمساعدة الخليج ص8 .

(2) وثيقة رقم kso-000626-020-0016، كلمة السيد كمال حمزة، ص 21.

(3) قسم شؤون الموظفين .KSO-0009991-013-0001 وثيقة رقم

(4) وثيقة رقمKSO-000048-001-0197، رسالة موجهه الى السيد علي حمد المنصور.

**قانون إنشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي 1966م.**

بعد هذا التوسع في أعمال اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج والجنوب العربي، تقرر أن يكون لها قانون يحدد مسؤولياتها، وصلاحياتها، وقد صدر هذا القانون في 1966-6-28م، وأصبحت بمقتضاه تسمى (الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي) وكان مقرها دولة الكويت، وصدق عليها الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح نائب أمير دولة الكويت وولي العهد آنذاك، وتم افتتاح مكاتب لها في كل من اليمن والبحرين وجنوب السودان للإشراف على بناء المدارس والمستوصفات والمستشفيات والمعاهد بالإضافة إلى المشروعات الأخرى المرتبطة بالبنية التحتية لهذه الدول.

وقد أنشأت الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي بموجب قانون رقم 63 لسنة 1966م المنشور بجريدة (الكويت اليوم) رقم 583 الصادر يوم الاحد الموافق 15 ربيع الأول 1386 هـ، 3 يوليو (تموز) 1966م، وجاء النص صادراً من صاحب السمو جابر الأحمد الجابر الصباح نائب أمير الكويت وولي العهد آنذاك بعد الاطلاع على المواد 12، 61، 62، 65، 148 من الدستور، وافق مجلس الأمة على القانون، وقد صدق عليه وتم إصداره[1].

ويفهم من قانون الصدور أن مقر الهيئة هو مدينة الكويت وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتلحق بوزارة الخارجية وتختص الهيئة بالإسهام في حركة تطوير بلدان الجنوب والخليج العربي، كما يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير الخارجية ويُشكل من:

- الممثل الشخصي لسمو أمير الكويت لدى اللجنة الدائمة للخليج العربي التابعة لجامعة الدول العربية.
- عضو الهيئة المنتدب ويصدر بتعيينه مرسوم.
- مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- وكيل وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .
- وكيل وزارة الإرشاد والأنباء.

(1) قانون إنشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي رقم 63 لسنة 1966م، أنظر الملحق رقم(1).

- وكيل وزارة الصحة العامة.
- وكيل وزارة الأشغال العامة[1].
- وكيل وزارة المالية والنفط.
- وكيل وزارة الخارجية.
- وكيل وزارة التربية.
- من ينوب عن كل عضو منهم من كبار موظفي الوزارة المعنية من الكويتيين بصفة أصلية، وتكون الإنابة بقرار من الوزير المختص وينعقد المجلس صحيحًا بحضور سبعة من أعضائه على الأقل، كما يجب أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه أو العضو المنتدب.

ويُعنى مجلس الإدارة برسم السياسة العامة لبرامج المعونة طبقاً لأحكام لائحة النظام الداخلي للهيئة، كما للهيئة ميزانية مستقلة تتضمن إيراداتها ومصروفاتها وتسري على ميزانيتها كافة الأنظمة واللوائح التي تسري في شأن الميزانية العامة للدولة.

ويُعين الموظفون الذين تستعين بهم الهيئة في ميادين نشاطها من أطباء ومدرسين ومهندسين وغيرهم بموجب عقود خاصة تضعها الهيئة تتضمن مدة العقد وكافة حقوق وواجبات الموظف.

وللهيئة أن تستعين بأجهزة وزارة الخارجية في الكويت والخارج كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويحق لوزير الخارجية أن يصدر بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة لائحة بالنظام الداخلي للهيئة يتضمن تحديد اختصاصات المجلس المذكور وطريقة اجتماعه وصلاحيات العضو المنتدب وكيفية تنظيم الأعمال الفنية والإدارية، وكل ما يلزم لحسن سير العمل، وعلى الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[2].

(1) وثيقة رقم0009-010-000030-KSO، قانون انشاء الهيئة، ص22 .

(2) وثيقة سابقه، 0009-010-000030-KSO، قانون انشاء الهيئة، ص23و24.

وقد آلت دولة الكويت على نفسها أن تقوم بما يمليه عليها الواجب تجاه أشقائها العرب، فقد كان لا بد أن تولى منطقة الجنوب والخليج جزءًا من عنايتها التي شملت بها أجزاء مترامية من الوطن العربي، بل لعل الجوار المباشر والمصير المشترك جعل هذه المنطقة أحق المناطق العربية بمساندة الكويت لها، والأخذ بيدها لتلتحق بركب الحضارة والإنسانية.

ولذلك تقدمت الحكومة بمشروع هذا القانون لإنشاء هيئة عامه مستقلة، تكون لها الشخصية الاعتبارية وألحقت هذه الهيئة بوزارة الخارجية، غير أنه ليس المقصود بهذا الالحاق أن تكون هذه الهيئة احدى إدارات وزارة الخارجية، ولا ان تفقد شخصيتها العامة واستقلالها، وإنما روعي في ذلك أن الحاقها بوزارة الخارجية يتضمن مزيدًا من تدعيمها؛ لتتمكن من أداء رسالتها على الوجه الأكمل.

وقد تضمنت المادة الثانية توضيح اختصاص الهيئة – في نطاقها الأصيل – وإضافة إليه بشرط إذن مجلس الوزراء جواز المساهمة في بلدان أخرى إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة، كما بينت المادة الثانية، تشكيل مجلس إدارتها وشرط صحة انعقاده، وبينت المادة الرابعة أن اختصاص المجلس هو رسم السياسة العامة لبرنامج المعونة طبقاً لأحكام لائحة النظام الداخلي للهيئة التي أسندت المادة التاسعة إلى وزير الخارجية مهمة إصدارها بقرار منه بعد أخذ رأي مجلس الإدارة، وللهيئة ميزانية مستقلة طبقاً للمادة الخامسة بإمكانها أن تستعين بموظفين بعقود تبرمها معهم حسبما أشارت المادة السابعة.

وقضت المادة السادسة بسريان قانون الوظائف العامة ولائحة إبدال موظفي وزارة الخارجية على الموظفين الكويتيين التابعين للهيئة فيما لم يرد عنه نص في هذا القانون.

وتدعيمًا للهيئة وتمكيناً لها من أداء رسالتها نصت المادة الثامنة على أن لها أن تستعين بأجهزة وزارة الخارجية في الكويت والخارج كلما دعت الحاجة إلى ذلك[1].

وقد تم تعديل المادة الثالثة من القانون رقم 63 لسنة 1966م، التي بنيت فقرتها الأولى بشأن إنشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي وتشكيل مجلس إدارة الهيئة، وقصت بأن يرأس مجلس إدارة الهيئة وزير الخارجية، على أن يكون الممثل الشخصي لسمو أمير الكويت لدى اللجنة الدائمة للخليج العربي، التابعة لجامعة الدول العربية، نائباً للرئيس.

(1) وثيقة رقم KOS-000585-004-003، مذكرة إيضاحية لقانون إنشاء الهيئة، ص6 و7.

ولما كان عمل اللجنة الدائمة للخليج العربي قد توقف منذ مدة طويلة ولم يعد لهذا المنصب وجود في الوقت الحاضر، فقد اقتضى ذلك تعديل الفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر، بحيث يكون وكيل وزارة الخارجية نائباً للرئيس[1].

وقد صدر قانون لصندوق الإنماء الكويتي خاصًا للجنوب والخليج العربي، وتقرر أن يُنشأ صندوق خاص يكون مقرة مدينة الكويت يسمى صندوق الإنماء الكويتي الخاص بالجنوب والخليج العربي، وتكون له شخصية معنوية مستقلة، ويلحق قانونًا بالهيئة العامة للجنوب والخليج العربي.

وغرض الصندوق هو مساعدة البلدان الواقعة في منطقة الخليج وجنوب الجزيرة العربية عن طريق مدّها بالقروض والمساهمة في تنمية اقتصادها ورفع مستوى المعيشة فيها، وذلك بالشروط والأوضاع التي تعود بأقصى فائدة على هذه البلاد، ورأس مال الصندوق هو خمسة ملايين دينار كويتي يغطى من احتياطات دولة الكويت، ويجوز للصندوق أن يقترض مبالغ إضافية تساعده على تحقيق أغراضه وذلك بالشروط التي يرى مجلس الإدارة أنها تساعد على تحقيق أهداف الصندوق.

ويشرف على الصندوق مجلس إدارة هو نفسه مجلس إدارة الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي ويدير أعماله مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منتدباً لهذا الغرض، بصفته عضواً بمجلس إدارة الهيئة، ويستعين المدير بمن يراه من خبراء ومستشاري وموظفي الجهات الحكومية أو غيرها من الهيئات حسبما تقتضيه مصلحة العمل[2].

**نطاق عمل الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي:**

**الدعم الذي حظيت به الهيئة من الحكومة الكويتية والمجتمع المحلي:**

لا شك أن تأسيس هيئة بهذه الجاهزية يحتاج لكثير من الدعم والجهد سواء على الصعيد العملي أو المادي، وقد حظيت هذه الفكرة بترحيب ودعمين كبيرين، سواء من المجتمع المحلي في الكويت أو خارجها؛ إذ إن المنطقة في تلك الفترة كانت تحتاج لإنعاش الحياة العلمية والاقتصادية على حد سواء، وقد أسهم إنشاء هذه الهيئة في إعادة إعمار

(1) وثيقة رقم KSO-000461-005-0011، مذكرة إيضاحية لقانون بتعديل المادة الثالثة، ص20 .

(2) وثيقة رقم KSO-000058-018-0050، القانون والنظام الأساسي لصندوق الإنماء الكويتي، ص 164

بعض المناطق التي كانت في أمس الحاجة للدعم آنذاك، فكانت إسهاماتها بداية خير، مهدت لأعمال كثيرة تدل على طبيعة التآزر الإنساني المتجذرة، في وجدان أهل الكويت.

كما أن الحكومة الكويتية حملت على عاتقها هم تطوير هذه المناطق بما يتناسب مع ركب التقدم والتطور فتكفلت بجميع المصروفات التي تحتاجها هذه المبادرة بداية من بناء المدارس مع جميع متطلباتها، من دفاتر وأقلام ومعلمين ومعلمات مرورًا بالخدمات الطبية من مستشفيات، ومستوصفات، ومعدات، وأطباء.

ولم تقتصر هذه المساعدات على المتطلبات الضرورية فقط، بل إنها سعت إلى توفير الكماليات وركزت على الجانب الترفيهي كذلك، فخلدت في ذاكرة المنطقة صورة لن ينساها التاريخ.

وقد بينت تقارير كثيرة مدى حرص الكويت على دعم الهيئة للقيام بعملها على أكمل وجه، وتوفير كل ما يحتاجه أبناء المنطقة سواء من الناحية العلمية، الصحية أو الاجتماعية، ومن أهم ما جاء في هذه التقارير أعداد المنشآت التي كانت تزداد في كل عام بشكل ملحوظ وكبير، وهناك تحليل لبعض التقارير التي وضحت سرعة استجابة الهيئة لمطالب أهل المنطقة، وتلبية احتياجاتهم.

وبعد عام 1958م، فقد تم أنشاء 39 مدرسة يدرس فيها 6000 طالب وطالبة، ويلاحظ زيادة عدد الطالبات، وإقبالهم على التعلم، بعدما نُشر الوعي على أهمية العلم، وأصبحت فصول الطلاب والطالبات منفصلة عن بعضها؛ إذ حظي كلٌ منهم بقسم مستقل، مما جعل الأهالي يسمحون لبناتهم بإكمال الدراسة.

وكانت الفصول المختلطة بين البنين والبنات سبب للرفض كما بلغ عدد هيئة التدريس في هذه المدارس 110 مدرسة ومدرس جاءوا من بلدان عربية مجاورة: كالجمهورية العربية المتحدة، وتكفلت الهيئة بدفع أجورهم إضافة إلى بدل السكن[1].

ومن الجدير بالذكر أن هذه المدارس وتلاميذها يحصلون على جميع احتياجاتهم من كتب وملبس وغذاء واشراف على الدراسة أسوة بالمدارس التي في الكويت، وذلك يعتبر شكلا من أشكال الدعم إذ تضافرت جهود دولة الكويت مع شقيقاتها العربيات؛ ليتقدم

(1) وثيقة رقم KSO-000579-014-003، مساعدات الدولة الكويت لإمارات الساحل، ص 16 .

العلم في الساحل إلى الأمام بخطوات راسخة، ولم يقتصر الأمر على المنشآت التعليمية والصحية، فقد قامت الهيئة بدعم من الحكومة الكويتية بالتكفل بإنشاء المساجد، وقامت الكويت بأنشاء 4 مساجد بالإضافة إلى ما أنشأته قبل عام 1958م[1].

وقد تبرع صاحب السمو المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح ببناء خمسة جوامع في مناطق مختلفة من هذه الإمارات على نفقه الخاصة، وفي عام 1965 أنشأت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أربعة جوامع في الحسرة والخان وجزيرة زعاب في رأس الخيمة، كما أنشأت ثلاثين بيتًا للسكن يخصص ريعها لصيانة المساجد والأعمال الخيرية[2].

ومن صور الدعم المحلي لما تقوم به الهيئة ترحيب الشيوخ وأهالي المنطقة لهذه المبادرات النبيلة التي تقدمها دولة الكويت انطلاقاً من مبادئ الأخوة وحسن الجوار.

وهذا ما لاحظته في أغلب الوثائق التي قرأتها، ويحضرني هنا موقف جميل لصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم رحمه الله، عندما طلب منه مكتب الهيئة الموافقة على رفع علم دولة الكويت على مبنى مكتب الهيئة في دبي، فجاء الرد من سموه، أنه يرحب وبكل سرور برفع علم دولة الكويت على المبنى وأنه لا مانع لديه من رفع أعلام دولة الكويت على كل محل من محلاته الخاصة، وأنه هذا لشرف له. إذ يعتبر الكويت ودبي بلدًا واحدًا.

وإن دل ذلك على شيء أنما يدل على متانة العلاقة التي تربط البلدين، ومدى تقدير أبناء المنطقة للجهود التي تقوم بها الكويت من أجل أن تلبية جميع احتياجاتهم[3].

أما بالنسبة للدعم المالي الذي حظيت به الهيئة من قبل الحكومة الكويتية، فقد صدر عن جريدة الكويت اليوم بيان بالقوانين الخاصة بميزانية الهيئة لسنوات مختلفة، نذكر منها ميزانية الهيئة بين العامين 1985 - 1990م:

- أن الحساب الختامي للهيئة في السنة المالية 1986/1985م بلغت فيه المصروفات 15.775.000 د.ك (خمسة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسة وسبعين ألف دينار)، أما التمويل فقدر بمبلغ 15.775.000 دينار كويتي (خمسة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسة وسبعين ألف دينار) من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.

(1) وثيقة سابقة، KSO-000579-014-003، مساعدات الدولة الكويت لإمارات الساحل، ص 16

(2) وثيقة رقم kso-00084-004-0106وزارة الخارجية، ص267 .

(3) وثيقة رقم KSO-000030-010-004، الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، ص 1 .

- وقدرت المصروفات في عام 1987 / 1986م، بمبلغ 9.963.195/858 د.ك (تسعة ملايين وتسعمائة وثلاثة وستين ألفاً ومائة وخمسة وتسعين ديناراً وثمانمائة وثمانية وخمسين فلسًا).

- وبلغت الإيرادات في العام نفسه 1.572.948/991 د.ك (مليونًا وخمسمائة واثنين وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانية وأربعين ديناراً وتسعمائة وواحد وتسعين فلسًا)[1].

- وعن المرسوم المنشور في جريدة الكويت اليوم باعتماد الحساب الختامي للهيئة للسنة المالية 1987/ 1988م، فقد كانت المصروفات أكثر بكثير من الإيرادات، إذ بلغت المصروفات 12.142.089.399 د.ك (اثني عشر مليوناً ومائة واثنين واربعين ألفاً وتسعة وثمانين دينارًا وثلاثمائة وتسعة وتسعين فلسًا).

- أما الإيرادات قدرت بمبلغ 724.818.653 د.ك (سبعمائة وأربعة وعشرين ألفاً وثمانمائة وثمانية عشر ديناراً وستمائة وثلاثة وخمسين فلسًا)[2].

- وقد قدرت مصروفات الهيئة في عام 1989 /1988م، بمبلغ 8.950.000 د.ك (ثمانية ملايين وتسعمائة وخمسين ألف دينارًا).

- أما الإيرادات فكانت بمبلغ 25.000 د.ك (خمسة وعشرون ألف دينارًا) . وتقدر زيادة المصروفات على الإيرادات بمبلغ 8.925.000 د. ك (ثمانية ملايين وتسعمائة وخمسة وعشرين ألف دينار)[3].

- ومصروفات الهيئة عام 1990 / 1989 م، بلغت 8.175.000 د.ك (ثمانية ملايين ومائة وخمسة وسبعين ألف دينار).

- وتقدر الإيرادات بمبلغ 100.000 د.ك (مائة ألف دينار)، أما الفرق بين المصروفات والايرادات البالغ قدره 8.075.000 د.ك (ثمانية ملايين وخمسة وسبعون ألف

(1) الخرافي، جاسم محمد. (1987، ديسمبر، 21 ). مرسوم بالقانون 70 لسنة 1987. جريدة الكويت اليوم، العدد1752، السنة الرابعة والثلاثون، ص 29 .

(2) الخرافي، جاسم محمد.(1988، نوفمبر، 14). مرسوم بالقانون رقم 50 لسنة 1988. جريدة الكويت اليوم، العدد1799، السنة الرابعة والثلاثون، ص3

(3) الخرافي، جاسم محمد.(1988، ابريل، 13 ). مرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1988. جريدة الكويت اليوم، العدد1769، السنة الرابعة والثلاثون، ص12

دينـار) غطـي مـن ميزانيـة الـوزارات والإدارات الحكوميـة[1].

ويلاحـظ أن عـبء الميزانيـة يقـع علـى المرتبـات والأجـور، فقـد تكفلـت الكويـت بدفـع مرتبـات المدرسـين والعامليـن فـي مجـال الصحـة، كمـا أن المصروفـات لتلبيـة المسـتلزمات السـلعية والخدمـات، تأخـذ حيـزاً مـن الميزانيـة عـلاوة علـى مصروفـات، وسـائل النقـل، والمعـدات، والتجهيـزات.

**توسع نطاق عمل الهيئة 1968:**

أولـت الكويـت تجـاه أشـقائها العـرب فـي كل مـن إمـارات السـاحل وعمـان واليمـن والبحريـن وجنـوب والسـودان اهتمامًـا كبيـرًا، وكان الهـدف الـذي دفعهـا إلـى الاهتمـام بهـذه المناطـق البعيـدة يكمـن فـي رغبتهـا فـي مسـاعدتها لتلتحـق بركـب الحضـارة الإنسـانية، حيـث إن هـذه الأجـزاء كانـت تعانـي مـن التخلـف والفقـر والجهـل.

وبالنسـبة للكويـت فـإن دوافعهـا لتقديـم المسـاعدات الخارجيـة تختلـف جوهريًـا عـن دوافـع الـدول الصناعيـة، أو الـدول الاشـتراكية. إذ يأتـي فـي مقدمـة هـذه الدوافـع مجموعـة مـن الاعتبـارات التاريخيـة والاجتماعيـة والسياسـية للـدول الصناعيـة، أمـا دوافـع الكويـت لتقديـم المسـاعدات الخارجيـة مـن خـلال إنشـاء الهيئـة كانـت علـى النحـو الآتـي:

1. روابـط الأخـوة بيـن أقطـار الخليـج، وغيرهـا مـن الـدول العربيـة، والتـي تعـزى إلـى أسـباب قوميـة ودينيـة والرغبـة فـي ترسـيخ علاقـات التعـاون والمصالـح، وتأكيـد انتمـاء الكويـت العربـي والإسـلامي والإنسـاني.
2. إدراك الكويـت لأهميـة تدعيـم الاسـتقرار السياسـي فـي المنطقـة مـن خـلال رفـع المسـتوى الاقتصـادي لأبناهـا.
3. الشعور بالواجب لتقديم مساعدة للدول النامية لاعتبارات إنسانية.
4. الرغبة في تعزيز مركز ونفوذ الكويت على الصعيد العالمي.
5. تحقيق مبدأ التضامن فيما بين بلدان العالم الثالث.

(1) الخرافي، جاسم محمد.(1989، يونيو، 28 ). مرسوم بالقانون رقم 29 لسنة 1989. جريدة الكويت اليوم، العدد1829، السنة الخامسة والثلاثون، ص 22

وقد قامت الكويت بتقديم المساعدات إلى دول الجنوب والخليج العربي في الجوانب الصحية والتعليمية والتربوية من خلال بناء المدارس والكليات وبناء المستشفيات والوحدات الصحية بما فيها دفع رواتب الأطباء، والمدرسين والتي بدأت به دولة الكويت منذ وقت مبكر يرجع إلى عام 1935م، أي قبل استقلالها، وقبل إنشاء الهيئة، وكان ذلك من خلال اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج الكويت واليمن[1].

**مساعدات الهيئة لليمن:**

ذكر السيد بدر خالد البدر في مذكراته أنه في شهر أبريل (نيسان) من العام 1963م، وردت برقية من العقيد عبد الله السلال الذي أصبح رئيساً لجمهورية اليمن العربية إلى صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت في ذلك الوقت يطلب إليه مساعدة اليمن وذلك بعد ثورة اليمن في أواخر عام 1962 م.

وقد أحال الشيخ عبد الله السالم البرقية إلى مجلس الوزراء، وبعد الاطلاع على مضمونها قرر المجلس إحالة الأمر إلى لجنة الخليج للمساعدات باعتبارها صاحبة الاختصاص.

وعقدت اللجنة اجتماعًا خاصًا بموضوع اليمن وكيفية تقديم المساعدات بأسلوب شبيه بالنمط المتبع في الخليج، أي انشاء المدارس والمستشفيات، وعلى هذا الأساس تقرر تأليف لجنة يكون أعضاؤها من الدوائر المختصة، ويكون تحت تصرفها مبلغ من المال يخصص للمرحلة الأولى من المساعدات.

كما تقرر سفر اللجنة إلى اليمن بأسرع وقت[2]، فسافر الوفد إلى اليمن، ووصل إلى صنعاء بعد معاناة وذلك بسبب الأوضاع السياسية أنذالك، وقد ذكر البدر أن صنعاء لا يوجد فيها مطار بالمعنى المتعارف عليه، بل كانت أرض هبوط غير مبلطة لكنها مستوية تثير غبارها محركات الطائرة عند الهبوط.

وقد قام الوفد بجولات عديدة للتعرف على أحوال البلاد، ولاحظ الحاجة الماسة إلى المدارس والمستوصفات والمساجد، واستمر نشاط الوفد في عدة مجالات من أجل التعرف

(1) العازمي، عبد العزيز عبد الله مبارك .(2016) علاقة الكويت بكل من الإمارات وعمان واليمن 1961 - 1977م. [رسالة ماجستير]. جامعة الأردن، ص 38و39 .

(2) البدر، بدر خالد، رحلة مع قافلة الحياة (1942 - 1961م) (1962 - 1971م )(ط1). مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص 89 و90 .

على طبيعة البلاد وأهلها، وقد تقرر فتح مكتب للكويت في صنعاء كما تم في دبي، وبدأ البحث عن الشخص المناسب من أبناء اليمن لتولي هذه المهمة وبنصيحة يعض المسؤولين في صنعاء تم اختيار المهندس أحمد قائد بركات الذي كان يعمل في وزارة الأشغال تحت إمرة الوزير المهندس عبد الله الكرشمي[1].

وفي شهر أكتوبر من عام 1963 قررت حكومة الكويت فتح مكتب لها بصنعاء وقد أسندت إدارته لبعض المهندسين اليمانيين للإشراف على بناء المدارس والمستشفيات والمنشآت الأخرى التي رأت الكويت أهمية بناءها في المدن اليمنية، كما افتُتح مكتبها في عدن عام 1968م.

وانطلقت مرحلة جديدة من المشاريع في منطقتي صنعاء وتعز، ليبلغ عدد هذه المشاريع 13 مشروعًا، كانت في مجملها تهدف إلى إنعاش الحياة العلمية والصحية في هذه المناطق، فقامت الهيئة بإنشاء مدارس ابتدائية وإعدادية للبنين والبنات، ومستوصفات كما أنشأت مستشفى عام.

تلتها مرحلة أخرى كانت ثمرتها عشر مدارس وخمسة مستوصفات ودار للكتب ومساجد، كما تم البدء في إنشاء جامعة صنعاء مع إيمان راسخ أن بالعلم تبنى الأمم.

وحفلت المرحلة الثالثة ببناء المدارس الإعدادية والثانوية للبنات في كل من صنعاء وتعز والحديدة، وتوالت المراحل لتتجاوز 15 مرحلة[2].

وقد أطلعت على بعض الوثائق التي تعرض تطور الإنشاء في اليمن في مراحله الثلاث الأولى، فبدأت الكويت بمرحلة أولى تتألف من ثماني مدارس وخمسة مستوصفات ومستشفى، وحالما انتهت هذه المباني وسلمت إلى السلطات اليمنية، تم مباشرة المرحلة الثانية التي تألفت من اثني عشرة مدرسة وخمسة مستوصفات ومستشفى ودار للمعلمين، وقد انتهى العمل من هذه المرحلة ربيع 1970 م[3].

(1) المرجع السابق، ص93

(2) مركز البحوث والدراسات الكويتية، دور مركز البحوث والدراسات الكويتية في توثيق أعمال الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، ص 11

(3) وثيقة رقم KOS-001070-068-001، معلومات عامة عن الخدمات، ص3

وجاءت المرحلة الرابعة لتشمل المناطق الشمالية من اليمن، والتي كانت مسرحًا لأعمال حربية حالت دون تنفيذ برنامج المساعدة فيها، وتتضمن هذه المرحلة بناء عشر مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية.

وتم في المشروعات الصحية بناء مستشفى عام بالحديدة يتسع لمائتين وخمسين سريرًا، وقد تم افتتاح هذا المستشفى في أول أكتوبر، وأفتتح رسميًا في سبتمبر 1975م، وكذلك تم إجراء تعديل شامل لإحدى المستشفيات التي كانت الهيئة قد قامت ببنائها في صنعاء، وعشرة مساكن للأطباء الذين يعملون فيه، ومساكن للممرضات.

وأما المرحلة الخامسة فقد تم فيها بناء ثمان مدارس بين ابتدائية ومتوسطة، وثانوية ومبنى إدارة جامعة صنعاء وكلية الدراسات العربية والإسلامية بتعز، ومستوصف في بلدة حيفان في لواء تعز، وبناء مختبرات لجامعة صنعاء، وبناء مخازن للأثاث والأدوية بالقرب من مستشفى الكويت في صنعاء، وقامت الهيئة بإدارته، وكان يشمل على أقسام الأمراض الباطنية، وأمراض النساء، والولادة والجراحة، وأمراض الأطفال وعيادات خارجية متخصصة[1].

**مساعدات الهيئة في عمان:**

انطلاقًا من سيادة دولة الكويت في تقديم الواجب الأخوي نحو الأشقاء في الجنوب والخليج العربي، فقد قامت الهيئة بالتنسيق مع السلطات العمانية باختيار مجال الخدمات التي يمكن تقديمها للشعب العماني الشقيق حيث تم تنفيذ المشروعات الآتية اعتباراً من عام 1975م:

1. تعبيد ورصف "حجيف" في منطقة "ظفار" بطول ستة كيلو مترات.
2. إنشاء مركز إداري كبير في طوي عتيد يحتوي على مدرسة ابتدائية ومستوصف، ومسجد، ومكتب بريد.

وجاءت ميزانية عام 1976م لتشمل أنشاء وإنجاز مدرسة ثانوية للبنات في الخوير مع إنشاء خمس عمارات لسكن الطالبات مع مسكنين للمديرة، ونائبة المديرة، وأيضاً عمارتين سكنيتين للمدرسات، وسكن للمستخدمين، وقد تم تجهيز هذه المباني بالأثاث، والتجهيزات اللازمة الأخرى خلال السنة المالية 1976م.

(1) العازمي، علاقة الكويت بكل من الإمارات وعمان واليمن 1961 - 1977م، مرجع سابق، ص 61 .

كما تم تجهيز المشروع بشبكة داخلية للطرق، ومواقف للسيارات، وملاعب رياضية، وقد تم تسليم المشروع للمسئولين بالسلطنة في أغسطس عام 198م، ويُعد هذا المشروع أكبر المشاريع التعليمية وأجملها في مسقط، حيث يعد رمزًا للتعاون الأخوي بين الكويت وسلطنة عمان، علاوة على هذا قامت الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي ببناء العديد من المدارس والكليات والمستوصفات والمستشفيات في العام 1976م لسلطنة عمان.

كما قامت الهيئة باعتماد ميزانية في السنة المالية 1976/1977م، ببناء 3 مدارس ومركز صحي ومستشفى ولادة، ومجمع سكني، وذلك في مدينة صلالة، كما تم افتتاح مركز نزوى الصحي بسلطنة عمان يوم 5 ابريل 1977م.

وتقوم الهيئة من خلال مقرها الرئيس، وكذلك المراكز الأخرى في الخليج بالإشراف على متابعة تنفيذ المشروعات، كذلك تمويل خدمات الأساتذة الجامعيين والمدرسيين والأطباء والمستلزمات التعليمية والطبية الأخرى والتي تمتد إلى ما بعد إنهاء إنجاز المشروعات، ومثل هذه المشروعات تتطلب جهد إضافي[1].

**مساعدات الهيئة في البحرين:**

أفتتح مكتب الكويت في البحرين عام 1973م، وقام بالإشراف على بناء المدارس للبنين والبنات في "الحورة"، و"أم الحصم "و"المحرق" وقرية "عالي" في البحرين، بالإضافة إلى معهدي إعداد المعلمين والمعلمات بلغت حتى عام الغزو نحو أربع وخمسين مدرسة بالإضافة إلى مركز صحي في المنامة، والعديد من المستشفيات المتخصصة والمجمعات السكنية للممرضات والأطباء واستكمال محكة تلفزيون البحرين.

**مساعدات الهيئة في السودان :**

أما مكتب دولة الكويت في جنوب السودان (جوبا) الذي افتتح عام 1973 م، فقد أشرف عليه السفير عبد الله السريع، فتولى إنجاز عديد من المشاريع الخدمية والتنموية من حفر للآبار واستصلاح الأراضي الزراعية وبناء المدارس والمستوصفات والمستشفيات والمجمعات السكنية، وكذلك عديد من مشاريع البنية التحتية، كما وأنشأ 214 مسكنًا شعبيًا حتى أطلق عليه الشعب السوداني «عبد الله جوبا» [2]، نسبة إلى عاصمة الجنوب.

(1) العازمي، علاقة الكويت بكل من الإمارات وعمان واليمن 1961 - 1977م، مرجع سابق، ص 50 - 51 .

(2) دور مركز البحوث والدراسات الكويتية في توثيق أعمال الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، مرجع سابق، ص 14.

حتى أن أحد السودانيين قال : (لو ترشح أمام "جون غارانغ" لفاز عليه)، فقد كان قريب من الأهالي يساعدهم ويقدم لهم العون[1].

وقد تغلغل حب هذا الرجل إلى قلوب الكثيرين، فأحبوه كما أحبهم على مستوياتهم كافة، وقد ترك ذكرى جميلة ما زالت عالقة في وجدان أهل السودان إلى الآن.

**إنجازات الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي:**

**إنجازات الهيئة في مجال التعليم:**

نذكر هنا زيارة صاحب السمو المغفور له بإذن الله الشيخ عبد الله السالم الصباح عام م1953 لإمارة الشارقة، حيث كانت زيارته فاتحة عهد جديد، وبشير خير لأبناء هذا الخليج، وذلك عندما تفضل سموه بزيارة مدرسة الإصلاح القاسمية، وهي المدرسة الوحيدة بالمنطقة، وحياه أحد الطلاب بكلمة ترحيبية، طالبًا منه النظر بعين الرعاية، وتبني التعليم في المنطقة، فوعدهم سموه بإرسال من سيتولى شؤون التعليم معربًا عن ثقته التامة بهم، لعله رأى في أعينهم، آمالاً في بزوغ فجر جديد على هذه البلاد.

وعند عودة سموه إلى الكويت أمر المسؤولين بدائرة المعارف (وزارة التربية والتعليم في الكويت حاليًا) بإرسال عدد من المدرسين، للإشراف على المدارس بإمارات الساحل، وتحويلها من كتاتيب يدرس فيها الدين واللغة العربية ومبادئ العلوم والرياضيات إلى مدارس حديثة تستطيع تخريج جيل مثقف واعٍ يحمل مسؤولية بلاده، وينهض بها مستقبلاً، وكانت هذه الزيارة فاتحة خير، وبداية للتعليم الحديث في المنطقة.

وأرسلت بعثة مكونة من مدرسين اثنين عام 1953م، وكانت تلك أول بعثة تعليمية تصل إلى إمارات الساحل من الخارج[2].

وقد كان إقبال الأهالي على تعليم أبنائهم وبناتهم كبير، ايمانًا منهم بضرورة التعليم للنهوض بهذه البلاد التي مازال الاستعمار يفرض عليها عزلة ثقافية.

(1) البوابة الانسانية إرث الحاضر للمستقبل .(2020). عبدالله سريع من رواد الانسانية . بوابة الانسانية. http://www.humanitygate.com/pioneer/541.

(2) علوان، راشد علي سعيد. (2011م) . الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الساحل (1945 - 1971م) (ط1) . دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ص79.

إلا أن مساعدات الخارجية لم تتوقف، فقد تحملت الكويت مسؤولية نفقات التعليم في إمارات الساحل، وقامت بإنشاء المدارس في إمارة الشارقة وملحقاتها ورأس الخيمة ودبي وعجمان وأم القيوين والفجيرة، وأخذت تزودها بكل ما تحتاج اليه من الكتب والقرطاسية ومختلف الأدوات المدرسية، كما اهتمت بتغذية الطلاب وكسوتهم(1).

هذا فضلاً عن مدها بالمدرسين الذين عاونت في ايفادهم الجمهورية العربية المتحدة وقطر والبحرين والسعودية والسلطات المحلية في الإمارات، ونظرًا لتوسع الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات، فقد قرر مجلس الوزراء في 1962-10-7م إنشاء لجنة من الوزارات المعنية تتولى الإشراف على مختلف المساعدات في إمارات الساحل(2).

وقد أرسل السيد بدر خالد البدر عضو اللجنة المنتدب آنذاك إلى اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج نسخة من تقرير وفد وزارة التربية والتعليم عن زيارته لمنطقة الساحل بالخليج العربي، وأحتوى هذا التقرير على نظرة شاملة للمنطقة واحتياجاتها، وجاء فيه أن قام الوفد بهذه الزيارة يوم السبت الموافق 1964-3-14م، للاطلاع على سير التعليم بمدارس الساحل ودراسة احتياجات المنطقة للعام الدراسي 1994-1995م.

**1. إمارة الشارقة:**

قام الوفد صباح الأحد الموافق 1964-3-15 بزيارة لإمارة الشارقة، حيث قابل الحاكم وبعدها توجه إلى مدرسة العروبة الثانوية واجتمع مع المشرف على التعليم آنذاك الأستاذ وليد برزنجي ودرَس معه احتياجات مدارس الشارقة والمشاكل التي تواجه التعليم، كما وتم وضع ميزانية الفصول وهيئة التدريس بإمارة الشارقة للعام الذي الجديد 1964 - 1965(3).

وتم الموافقة على طلب بناء مدرسة ابتدائية للبنين في منطقة الخان الواقعة بين الشارقة ودبي(4)؛ ليستفيد منها أبناء منطقة الليّة وتسهيل دراستهم. إذ إنهم كانوا يلقون مشقة في الوصول إلى مدارس الشارقة(5).

(1) وثيقة رقم KOS-000818-0051-007، مكتب دولة الكويت، ص 40

(2) وثيقة رقم KSO-000097-003-0006، تطور التعليم في ساحل عمان، ص80 .

(3) وثيقة رقم KOS-001060-006-0026، اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج، ص149و150 .

(4) وثيقة رقم KOS-000716-0004-005، مدير مكتب دولة الكويت في دبي، ص 75.

(5) وثيقة رقم KOS-000315-0100-004، خالد محمد القاسمي، ص199

وقد صدر قرار فيما بعد من الهيئة بإقامة مدرسة ثانوية عامة في إمارة الشارقة تحتوي على 30 فصلاً مع مختبر وملاعب وبعض المتطلبات الأخرى على أرض قدمها الشيخ خالد بن محمد القاسمي لتكون موقعاً للمدرسة[1].

كما ووافقت الهيئة على طلب حاكم الشارقة بوضع المدارس التي تتبع دائرة المعارف في الشارقة تحت اشراف المكتب وتزويدها بالكتب والمناهج المقررة في مدارس الكويت[2].

**2. إمارة دبي:**

في صباح يوم الاثنين الموافق 1964-3-16م، قام الوفد بزيارة الشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي، ثم توجه الوفد إلى مدرسة ثانوية دبي، واجتمع بالمشرف على التعليم الأستاذ صلاح الدين حسن، ودرس معه احتياجات مدارس الإمارة للعام القادم، وتم وضع الميزانية للفصول وهيئة التدريس لاستقبال الطلاب الجدد، وقد كانت تحتاج المدارس بالمجموع إلى 13 فصلاً، وهيئة التدريس إلى 14 مدرسًا ومدرسه.

ولوحظ أن مدارس البنات في دبي لم تعد تكفي لاستقبال الطالبات الجدد، مما جعلهم يرفضون عديد من الطالبات، فتوجب على الهيئة إنشاء مدرسة جديدة للطالبات في دبي[3].

ثم قام الوفد بجولة في فصول المدرسة وبعدها زار مدرستي الشعب وخولة، واطلع على سكن المدرسات العازبات التابعات لبعثة الجهورية العربية المتحدة، وتقرر أنه بالإمكان إرسال مدرسات عازبات إلى إمارتي دبي والشارقة حيث يتوفر لهن السكن، وقد لوحظ أن الشيخ راشد قد تعاقد محليًا مع خمس مدرسات بمؤهلات متوسطة[4].

وقد تم فيما بعد إنشاء سكن للمدرسات العازبات في دبي بالقرب من سكن الممرضات بنفس النمط والتخطيط[5]، كما تم إنشاء مساكن للمعلمات في الشارقة ورأس الخيمة[6].

(1) وثيقة رقم KOS-000617-0075-004، بناء مدرسة ثانوية في إمارة الشارقة، ص 164

(2) وثيقة رقم KOS-000415-007-008، وزارة الخارجية- دولة الكويت، ص 105

(3) وثيقة سابقة، KSO-000914-0022-002، ص69

(4) وثيقة سابقة، KOS-001060-006-0026، اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج، ص151 الى ص153.

(5) وثيقة رقم KOS-000317-0200-009، رئيس مكتب دولة الكويت بدبي، ص 156.

(6) وثيقة رقم KOS-000518-00047-002، مكتب دولة الكويت بدبي، ص453.

### 3. إمارة عجمان وأم القيوين:

في صباح اليوم الأربعاء الموافق 1964-3-18م، قام الوفد بزيارة لإمارتي عجمان وأم القيوين، ولدى وصوله لإمارة عجمان توجه لمدرسة الراشدية للبنين، وهي الوحيدة في هذه الإمارة، واجتمع مع ناظر المدرسة السيد إبراهيم البرغوثي.

وقد دُرست احتياجات المدرسة ومشاكلها وكانت تحتاج إلى مدرس واحد للعام الدراسي القادم وعامل، حيث لا يوجد في المدرسة غير عامل واحد، والمدرسة بشكل عام غير جيدة.

ومن الجدير بالذكر أن الهيئة قامت بإصلاحات وزيادة عدد الفصول في كل من مدرسة خديجة الابتدائية المتوسطة للبنات، ومدرسة الراشدية الابتدائية المتوسطة للبنين في عجمان، ومدرسة عثمان بن عفان الابتدائية للبنين، ومدرسة الصباحية الابتدائية المتوسطة للبنات في أم القيوين[1].

### 4. إمارة رأس الخيمة:

كان الوفد قد وصلها مساء الأربعاء، وفي صباح الخميس ذهب إلى جزيرة "زعاب" حيث البحر مفتوحة والمعيشة في هذه الجزيرة صعبة وشاقة وتوجد بها مدرسة واحدة، قسم منها للبنين والآخر للبنات، ولا يوجد بها فاصل بينهما، وبعد دراسة احتياجات المدرسة توجه الوفد إلى مدرسة القاسمية حيث اجتمع بالمشرف على التعليم الأستاذ عبد اللطيف حبش، وقد تم وضع ميزانية زيادة الفصول والهيئة التدريسية التي تحتاجها الإمارة للعام الدراسي القادم، وقد رأى الوفد الآتي:

1. أن تكتب اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج العربي واليمن إلى مدير مكتب دولة الكويت للقيام بتنفيذ المباني والإصلاحات المطلوبة.
2. صرف بدل للمدرسين والمدرسات الذي يعملون بجزيرة "زعاب"، وباقي القرى وذلك لقساوة المعيشة والسكن بهذه الأجزاء، حتى إن المدرس لا يستطيع تأمين الخبز اللازم له، ويستعمل المعلبات الغذائية.

(1) وثيقة رقم KOS-000819-0024-003، مشاريع الهيئة في إمارات الساحل، ص1.

3. عمل استراحة برأس الخيمة ليقيم بها المفتشون والزائرون لها؛ لأنه من الصعب الذهاب والعودة في نفس اليوم من وإلى دبي، والمهمة التي يقوم بها المفتشون تستغرق يومين فأكثر، وتتكون الاستراحة المطلوبة من غرفتين ولوازمهما.

4. تعيين مشرف فني للتعليم يكون مسؤولاً عن التعليم في جميع الإمارات، ويقوم بدراسة مشاكل التعليم ويكون مقرة بمكتب دولة الكويت في دبي.

5. عمل مستودع بمكتب دولة الكويت يتم عن طريقة توزيع الكتب المدرسية، وجميع لوازم المدارس وذلك حتى تنال جميع الإمارات احتياجاتها بالتساوي[1].

وقد قامت اللجنة بوضع أول ميزانية لها في عام 1963/1964م، والتي تضمنت أنشاء 16 مدرسة تسير على أحدث النظم التربوية، وافتتحت فعلاً في العام الدراسي 1964/1965م[2].

وانطلاقاً من هذا الاتجاه، تحولت هذه اللجنة إلى الهيئة عامة للخليج والجنوب العربي، وقد خصصت لها ميزانية مستقلة، كما ذكرنا سابقًا، ولكن ظل الاشراف الفني للوزارة مستمراً على مدارس الساحل؛ للتأكد من أنها تسير وفق أحدث النظم القائمة في مدارس الكويت من كتب ومقررات.

وبدأت الوزارة بالتعاون مع الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي في تنفيذ خطة التعليم، والعمل على توفير الاكتفاء الذاتي لمدارس الخليج العربي، فأنشأت فصولاً لإعداد المعلمين بثانوية دبي، وفصولاً لإعداد المعلمات بثانوية فاطمة الزهراء بإمارة الشارقة، وقد تخرجت بالفعل دفعة من المعلمين والمعلمات في يونيو 1970م، ودفعة أخرى في يونيو 1971م.

وهذا بالإضافة إلى المعهد الديني في دبي الذي تولت الوزارة الإشراف عليه فنيًا، وكذلك يتولى تفتيش المقيم الإشراف الفني على مدارس معارف إمارة الشارقة، وهي أربع مدارس، ورغبةً في تنويع اتجاهات التعليم بعد نهاية المرحلة المتوسطة أنشأت فصولاً تجارية ألحقت بمدرسة دبي الثانوية في الفترة المسائية.

(1) وثيقة سابقة، KOS-001060-006-0026، اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج، ص153 - 154 .

(2) وثيقة رقم KSO-000579-004-0006، بيان بعدد المدارس والمستوصفات، ص31

وقد أطلعت من خلال الوثائق على موجز للإنجازات التربوية للعام الدراسي 1970/1971م، وجاء فيه: (يتابع المكتب سياسته التعليمية والتربوية لمدارس الساحل حسب خطته المرسومة؛ للوصول إلى الأهداف التربوية التي رسمها للنهوض بأبناء البلاد والاسهام في تخريج القوى البشرية المثقفة الواعية لمواجهة احتياجات المستقبل للساحل مع مراعاة الاتجاهات التربوية الحديثة التي ترسمها وزارة التربية بالكويت، ويقوم المكتب بتنفيذها والتوسع في التعليم لمواجهة الزيادة المضطردة في عدد السكان، ويلتزم المكتب في تنفيذ هذه السياسة بأهداف معينة أهمها ما يلي:

1. توفير الأماكن لجميع الأطفال العرب من أهل المنطقة في المرحلة الابتدائية.
2. تخريج الأعداد الكافية من المعلمين والمعلمات من أبناء المنطقة العربية: لمواجهة تطور التعليم وخاصة المرحلة الابتدائية، وهي القاعدة الأساسية.
3. توفير التعليم التجاري لمن فاتهم سن التعليم، ويعملون كموظفين في الدوائر المختلفة وفي التجارة، وذلك بإلحاقهم بالمعهد التجاري المسائي في دبي[1].

**إنجازات الهيئة في مجال الصحة:**

إن دولة الكويت تعد من أول الدول التي قامت بتقديم المساعدات الطبية إلى إمارات الساحل، ودول الخليج الأخرى[2].

والذي شجعها على هذه الإسهامات الطفرة النفطية الهائلة التي شهدتها الكويت في خمسينات القرن العشرين، وهذا ما كان له جانب إيجابي على الحياة الاجتماعية في الكويت والخليج العربي، وذلك من خلال تحسين أوضاع الخدمات الضرورية، حيث حظيت إمارات الساحل بالخدمات الصحية التي لا تزال لها بصمة في تاريخها حتى الوقت الحاضر.

فبدأت أولى ملامح الخدمات الصحية التي قدمتها الكويت في الاجتماع السنوي الذي أقيم عام 1961م. إذ أشار فيه المعتمد السياسي في دبي السيد هولي Hawley، إلى ضرورة إيجاد طرق أخرى لدعم الخدمات الصحية حيث أشار إلى إمكانية الحصول على الدعم من منظمة الأمم المتحدة، أو الدعم من الدول المجاورة المتمثلة في دعم دولة الكويت،

(1) وثيقة سابقة، KOS-000097-003-0006، التعليم في ساحل عمان، ص82.

(2) وثيقة رقم KOS-000927-003-0069، حكومة دبي – مكتب الحاكم، ص97 .

ولعل هذا الاقتراح كان بداية للتفكير في إرسال خدمات اجتماعية إلى إمارات الساحل من الكويت.

وقد قام أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم بدعم العديد من المناطق المجاورة منذ عام 1957م، إلا أن هذه التبرعات لم تكن منظمة ومدروسة، فقام بإرسال مختصين لاكتشاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الساحل، وتم دراسة مدى الاحتياجات المطلوبة، فأخذت هذه المساعدات شكلاً من التنظيم الذي يهدف إلى رفع مستوى الخدمات الإنسانية لتلك المناطق[1].

وتم تشكيل لجنة مطلع عام 1962م عرفت بالمنظمة الخليجية للمساعدات التي ترأسها السيد بدر خالد البدر، وتعتبر هذه البعثة ذات مستوى عالي حيث إن رئيس البعثة كان ملمًا بعديد من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، ومما عجل في تطوير الخدمات قيامه رئيس البعثة برفع تقرير مفصل عن أوضاع المنطقة إلى أمير الكويت.

**مستوصف بر دبي:**

بينت الوثائق فيما يخص الرعاية الصحية أنه افتتح مستوصف دولة الكويت الأول في إمارة دبي بتاريخ 11 رجب 1382هـ، والموافق 1963-12-8م، ويعمل به طبيب واحد فقط، وهو الدكتور حسني منصور، ويساعده في ذلك ممرض وممرضة[2].

ويتكون هذا المستوصف من: دورتي مياه، غرفة ولادة، غرفة كبيرة لما بعد الولادة، سكن للممرضات، مطبخ، صيدلية ومخزن، غرفة للحارس، وسكن للطبيب يتألف من غرفتين ومطبخ وحمام، ويقوم الدكتور حسني بالكشف عن 200 مريض يومياً، وهو يبذل مجهودًا كبيرًا في تأدية واجبه، وكان من المتوقع أن يزيد عدد المرضى في الأيام القادمة ليصل إلى 500 مريض؛ لذا كانت الحاجة ملحة إلى زيادة عدد الأطباء، كما أنهم بحاجة إلى مراكز صحية أكثر[3].

(1) المندوس، فيصل محمد عبد الله (2009 مـ). تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة (1949 - 1971م) (ط1) رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، ص115و116.

(2) وثيقة رقم KOS-000626-020-0009، افتتاح مستوصف ام القيوين، ص12.

(3) وثيقة رقم KOS-000927-002-001، رئيس لجنة المساعدات، ص1 .

ومن الواضح أن هذا المستوصف قد تقنن نشاطه بعد افتتاح المستشفى المركزي في دبي.

وهنا وثيقة كتبت بلسان الدكتور حسني منصور إلى صاحب السمو أمير دولة الكويت: (يسرني أن ابشركم أيها السادة، بأنه سيتم قريبًا إنشاء مستوصف ضخم في دبي، يتسع لمرضى جميع هذه الإمارات، كما سيجرى بناء مستشفى صغير في رأس الخيمة وخورفكان نظرًا لبعد هذه المناطق عن دبي، وسائر الإمارات، ويسرني أن أخبركم أيضًا أنه يوجد في مستوصف ديرة دبي حاليًا وبه عيادة طبيب أسنان، ومختبر لعمل التحاليل الازمة، وعلى ذلك فليطمئن الأهلون جميعًا في هذه الإمارة الطيبة بأن لا مرض بإذن الله بعد اليوم )[1].

وعليه فقد بدأت المستشفيات الكويتية في عام 1963م تأخذ دورها المميز في إمارات الساحل خاصة في المدن الحيوية، مثل: دبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وخورفكان في المنطقة الشرقية، وأخذت هذه الخدمات تلاقي قبولاً من الأهالي ونجاحًا وإقبالاً وخصوصًا بعد تفكير الحكومة الكويتية في إنشاء مراكز طبية أخرى، وذلك بالرغم من بعض العقبات التي لاحقتها تلك الخدمات في الحصول على الموظفين وصعوبة انتقالهم إلى بعض المناطق التي لا يوجد فيها بنية تحتية جيدة، فكان الأطباء يكنون في دبي وينتقلون إلى العيادات المجاورة مثل عجمان، وهذا ما أدى إلى فتح باب لتوظيف الأطباء العرب أو قدومهم من خلال مكتب الكويت الذي كان يدير هذه الخدمات الطبية[2].

**المستشفى الكويتي المركزي في دبي:**

ومن الجدير بالذكر أنه بني مستوصف صغير في دبي لسد حاجة السكان من الرعاية الطبية عام 1962م، وتحول فيما بعد إلى ما يسمى بالمستشفى الكويتي المركزي. إذ اعتبر من أهم المراكز الصحية في إمارات الساحل آنذاك، فقد تم توسعته وتنظيم أقسامه، وقد قام بافتتاحه أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح خلال زيارته لإمارات الساحل في مايو من عام 1966م[3].

(1) وثيقة سابقة، KOS-000626-020-0009، مستوصف أم القيوين، ص12وص13

(2) المندوس، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة (1949 - 1971م)، مرجع سابق، ص120وص121.

(3) المرجع السابق، ص130.

**المستشفى الكويتي في الشارقة:**

كما وقد تم افتتاح مستوصف إمارة الشارقة بتاريخ 20 شعبان سنة 1382 هـ، والموافق 16-1-1963م، وهناك وثيقة بمكتوبة بخط يد الدكتور حسني منصور جاء فيها : (لقد تم اليوم بعونه تعالى افتتاح مستوصف دولة الكويت الثاني في إمارة الشارقة التي يحكمها سمو الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، وقد أعددنا لهذا اليوم الأغر عدته اللائقة به، وفي تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأربعاء 20 شعبان، الموافق 16-1-1963م، كان الافتتاح)[1].

كان مبنى المستوصف قديم، ويتكون من 3 غرف خصصت للطبيب والتمريض والصيدلية، ومن الجدير بالذكر أن مستوصف الشارقة قد ضم عيادة أسنان قدمت خدماتها لجميع سكان إمارة الشارقة والإمارات الأخرى باعتبارها العيادة الوحيدة للأسنان في إمارات الساحل أنذالك[2].

وبالاطلاع على الكشف الشهري للنشاط الطبي في مستوصف الشارقة، نلاحظ زيادة عدد المراجعين أسبوعيًا. إذ بلغ عدد المرضى الذين ترددوا على المستوصف في شهر ديسمبر من عام 1964م، 3255 مريضًا[3].

وكان الأثر الذي خلفة افتتاح المستوصف عميق في نفوس أهالي المنطقة وحكامها، وقد حظيت مبادرات الكويت بدعم كبير، ومن اللفتات الجميلة قيام سمو الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة في تاريخ 2 ابريل 1964م بتقديم مجموعة من الأدوية والأدوات الطبية هدية للبعثة الطبية الكويتية، مما خلف أثر طيباً على أفراد البعثة[4].

وقد تم الانتقال إلى مبنى جديد سمي بمستشفى الشارقة، وتم افتتاحه رسميًا بتاريخ 15-3-1971م، بحضور سمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة الذي قام بقص الشريط مع رئيس مكتب بدر محمد أحمد الصباح في تاريخ 9-3-1971م، كما وحضر الافتتاح سعادة احمد زين السقاف العضو المنتدب في الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي[5].

(1) وثيقة رقم KOS-000626-007-0086، افتتاح مستوصف الشارقة، ص194.

(2) وثيقة رقم KOS-000629-008-0087، مستوصف الشارقة، ص 14.

(3) وثيقة رقم KOS-000515-009-0045، البعثة الطبية، ص88.

(4) وثيقة رقم KOS-000729-008-0089، وزارة الصحة العامة، ص128.

(5) وثيقة رقم KOS-000424-009-0057، وزارة الصحة العامة، ص310.

**المستشفى الكويتي في أم القيوين:**

(لقد حملتنا دولة الكويت أمانة، وهي تقديم الخدمات الطبية كاملة غير منقوصة وبالمجان لسائر شقيقاتها في إمارات الخليج، ودولة الكويت التي تقوم بهذه الخدمات إنما تشعر بواجب الأخ نحو أخيه، والذي لن توفيه حقه مهما قدمت نحوه).

هذا جزء من نص الكلمة التي ألقاها الدكتور حسني منصور، باسم دولة الكويت عند افتتاحه لمستوصف إمارة أم القيوين، الذي افتتح في السابع عشر من رمضان، والموافق 11-2-1963م تحت رعاية حاكمها سمو الشيخ أحمد بن راشد المعلا[1].

وقد ضم المستشفى غرفة للولادة، وغرفة لما بعد الولادة، وغرفة لضماد النساء، ومكتب للطبيب، وغرفة لضماد الرجال، وغرفة للتذاكر، وغرفة انتظار للنساء، وغرفة لسكن الممرضات، ومطبخ، وصيدلية ومخزن، وغرفة للحارس وسكن للطبيب يتألف من غرفتين ومطبخ وحمام[2].

**المستشفى الكويتي في عجمان:**

أنشئ مستوصف عجمان في منزل يمتلكه السيد مرشد العصيمي، وافتتح في[3] 19-1-1963. حيث تكون من 4 غرف، خصصت غرفة للطبيب، وغرفة للتمريض وصيدلية، كما خصصت غرفة للأمور الإدارية للمستوصف.

ومن ثم أنتقل المستوصف الكويتي إلى المبنى الجديد في 26-2-1969م، والذي ضم 7 أسرة لقسم الولادة بالمستشفى، واستقبل المستشفى جميع الفئات من الرجال والأطفال والنساء، إلا أن نسبة الأطفال والنساء فاقت نسبة تلقي الرجال للعلاج، حيث تشير إحصاءات عام 1970م إلى علاج 7608 من المرضى الجدد من النساء والأطفال بينما فاق ذلك العدد نسبة المترددين حيث وصل إلى 10143 مريضًا.

(1) وثيقة سابقة، KSO-000626-020-0009، افتتاح مستوصف ام القيوين، ص12.

(2) وثيقة رقم KSO-000935-023-0001، مكتب دولة الكويت في دبي، ص 1

(3) وثيقة سابقة، KSO-000626-007-0086، افتتاح مستوصف الشارقة، ص194.

كما قامت الهيئة بافتتاح المستشفى الكويتي في خورفكان في21-7-1963 م[1]؛ إذ يعد المستشفى الكويتي في خورفكان أول مستشفى كويتي في الساحل الشرقي، وقد كان يخدم عديد من المناطق في الساحل، بالإضافة إلى المناطق العمانية في سهل الباطنة[2].

**المستوصف الكويتي برأس الخيمة:**

يعد المستوصف الكويتي برأس الخيمة إضافة جديدة إلى العيادات الطبية في رأس الخيمة، بالإضافة إلى العيادات الصحية الأخرى، مثل: مستشفى رأس الخيمة البريطاني، عيادة أم دنيان النسائية، إلا أن وجودها في وسط المدينة القديمة كان سببًا في تطوير تلك العيادة بعد خمس سنوات من بداية خدماتها الصحية، حيث بدأ المستوصف خدماته في 1963م بعد استئجار منزل السيد علي نصر أحد سكان رأس الخيمة القديمة، ثم تم الانتقال إلى العيادة في عام 1967م[3].

## الخاتمة :

تُعد الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي رافدا مهمًا من روافد تدفق المساعدات إلى البلدان الشقيقة، ومن خلال العرض السابق، فإن الدراسة الحالية توصلت في ختامها إلى عدة نتائج أهمها ما يأتي:

1. أن اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج التي أنشأت عام 1962م برئاسة سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، قد جسدت جانبًا مهمًا من تاريخ العلاقات الوطيدة التي تربط بين الأشقاء الخليجيين الذين عاشوا كشعب واحد على ساحل الخليج العربي، واتسع مجال عمل هذه اللجنة ليشمل اليمن وجنوب السودان والبحرين، ومن ثم فقد تبوأت دولة الكويت مركزا مرموقًا لدى هذه الدول، وفي المحافل الدولية بفعل المساعدات السخية التي قدمتها دون أن تتأثر بشدة بانتكاسة سوق النفط العالمية.
2. أن الهدف من إنشاء وتأسيس الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي يكمن في دعم التعليم والصحة بهذه المناطق التي كانت تتوق إلى العلم الحديث، فأرسلت لها البعثات التعليمية، التي تطور التعليم على يدها، وكانت هذه فرصة لأبناء المنطقة

(1) وثيقة سابقة، KSO-000626-007-0086، افتتاح مستوصف الشارقة، ص194

(2) المندوس، تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة (1949 - 1971م)، مرجع سابق، ص162.

(3) المرجع السابق، ص 147.

لتلقي العلوم الحديثة بعد أن كانت مدارسهم تعتمد على تدريس العلوم الدينية وشيئاً من علوم العربية، وتم توفير كل الخدمات من معلمين ومدراس وأدوات ووجبات وملابس، وفتحت المستوصفات الطبية لتطبيب المحتاجين لهذه الخدمات، عندما كانت تلك الخدمات شبه معدومة، ثم افتتح تلفزيون الكويت من دبي، وكانت تلك الخدمات تقدم عبر مكتب الكويت بدبي، والذي افتتحه المرحوم بدر خالد البدر، وتعاقب على إدارته أناس أفاضل لهم كل الشكر والتقدير.

3. أن السيد بدر خالد البدر قام بدور بمشرف في تمثيل دولة الكويت، وقد تجلت أهم مراحل العطاء الذي بذله هذا المثقف الكويتي عندما انتدب من وزارة الإعلام إلى وزارة الخارجية من أجل تقديم مساعدات الكويت التنموية وفتح المكاتب والأشراف عليها في إمارات الخليج واليمن، ثم تولى منصب نائب رئيس الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، حيث ظل يعمل بدأب ومثابرة في مهمته الجليلة حتى أحيل للتقاعد عام 1969م.

4. أن دولة الكويت قامت من خلال الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي بجهود جسدت ذكرى مشرفة وخالدة في ذاكرة التاريخ وأهالي المنطقة.

## الملاحق :

### ملحق (1):

### وثيقة قانون أنشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي .

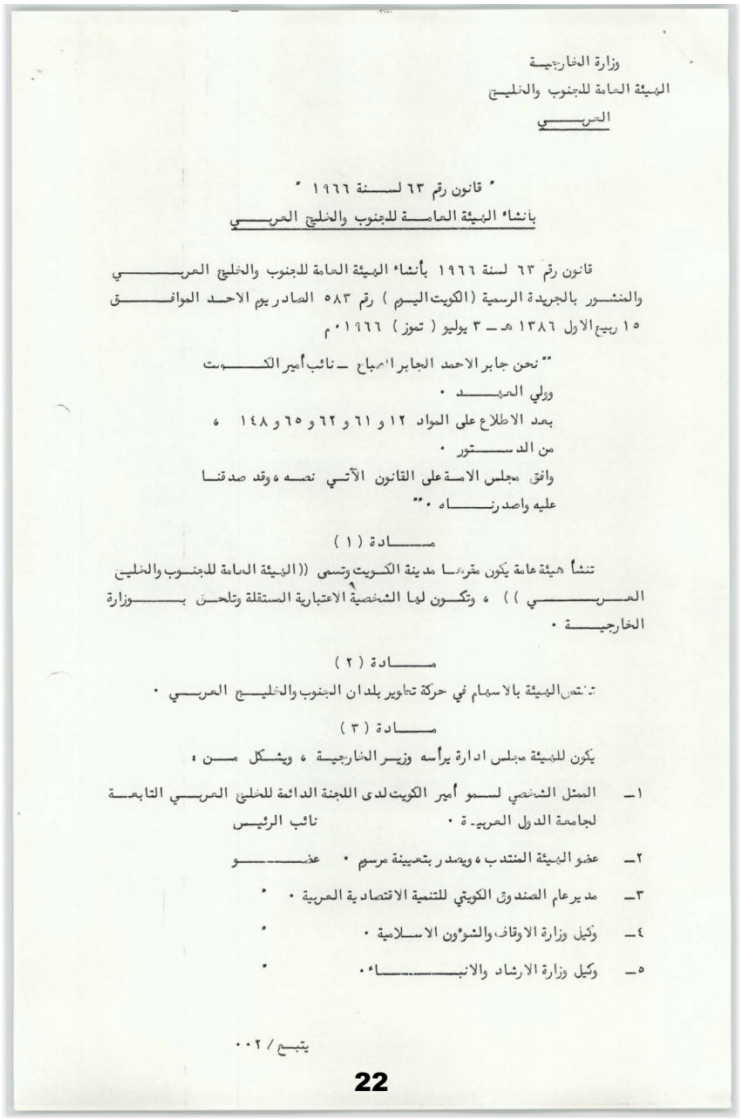

وزارة الخارجية
الهيئة العامة للجنوب والخليج
العربي

" قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ "
بانشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ بأنشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي والمنشور بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) رقم ٥٨٣ الصادر يوم الاحد الموافق ١٥ ربيع الاول ١٣٨٦ هـ - ٣ يوليو (تموز) ١٩٦٦م

" نحن جابر الاحمد الجابر الصباح - نائب أمير الكويت
وولي العهد .
بعد الاطلاع على المواد ١٢ و ٦١ و ٦٢ و ٦٥ و ١٤٨ من الدستور .
وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه ."

مادة (١)
تنشأ هيئة عامة يكون مقرها مدينة الكويت وتسمى ((الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي)) ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتلحق بوزارة الخارجية .

مادة (٢)
تختص الهيئة بالاسهام في حركة تطوير بلدان الجنوب والخليج العربي .

مادة (٣)
يكون للهيئة مجلس ادارة يرأسه وزير الخارجية ، ويشكل من :
١- الممثل الشخصي لسمو أمير الكويت لدى اللجنة الدائمة للخليج العربي التابعة لجامعة الدول العربية . نائب الرئيس
٢- عضو الهيئة المنتدب ، ويصدر بتعيينه مرسوم . عضوا
٣- مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية . "
٤- وكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية . "
٥- وكيل وزارة الارشاد والانباء . "

يتبع / ٠٠٢

22

٦- وكيل وزارة الصحة العامة عضـــو

٧- وكيل وزارة الاشغال العامة "

٨- وكيل وزارة المالية والنفـط "

٩- وكيل وزارة الخارجيـــة "

١٠- وكيل وزارة التربيـــة "

أو من ينوب عن كل عضو منهم من كبار موظفي الوزارة المعنية من الكويتيين بصفة أصلية وتكون الانابة بقرار من الوزير المختص .

وينعقد المجلس صحيحا بحضور سبعة من أعضائه على الاقل ، ويجب أن يكون من بينهم الرئيس او نائبة او العضو المنتدب .

مادة ( ٤ )

يختص مجلس الادارة برسم السياسة العامة لبرامج المصونة طبقا لاحكام لائحة النظام الداخلي للهيئة .

مادة ( ٥ )

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تتضمن ايراداتها ومصروفاتها ، وتسرى على ميزانيتها كافة الانظمة واللوائح التي تسرى في شأن الميزانية العامة للدولة .

مادة ( ٦ )

فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون يسرى في شأن الموظفين والمستخدمين الكويتيين التابعين للهيئة ومكاتبها قانون الوظائف العامة في الدولة ولائحة ابدال موظفي وزارة الخارجية كل حسب درجته المالية .

مادة ( ٧ )

يعين الموظفون الذين تستعين بهم الهيئة في ميادين نشاطها من اطباء ومدرسين ومهندسين وغيرهم بموجب عقود خاصة تضعها الهيئة تتضمن مدة العقد وكافة حقوق وواجبات الموظف .

مادة ( ٨ )

للهيئة أن تستعين بأجهزة وزارة الخارجية في الكويت والخارج كلما دعت الحاجة الى ذلك .

يتبع / ٠٠٣

23

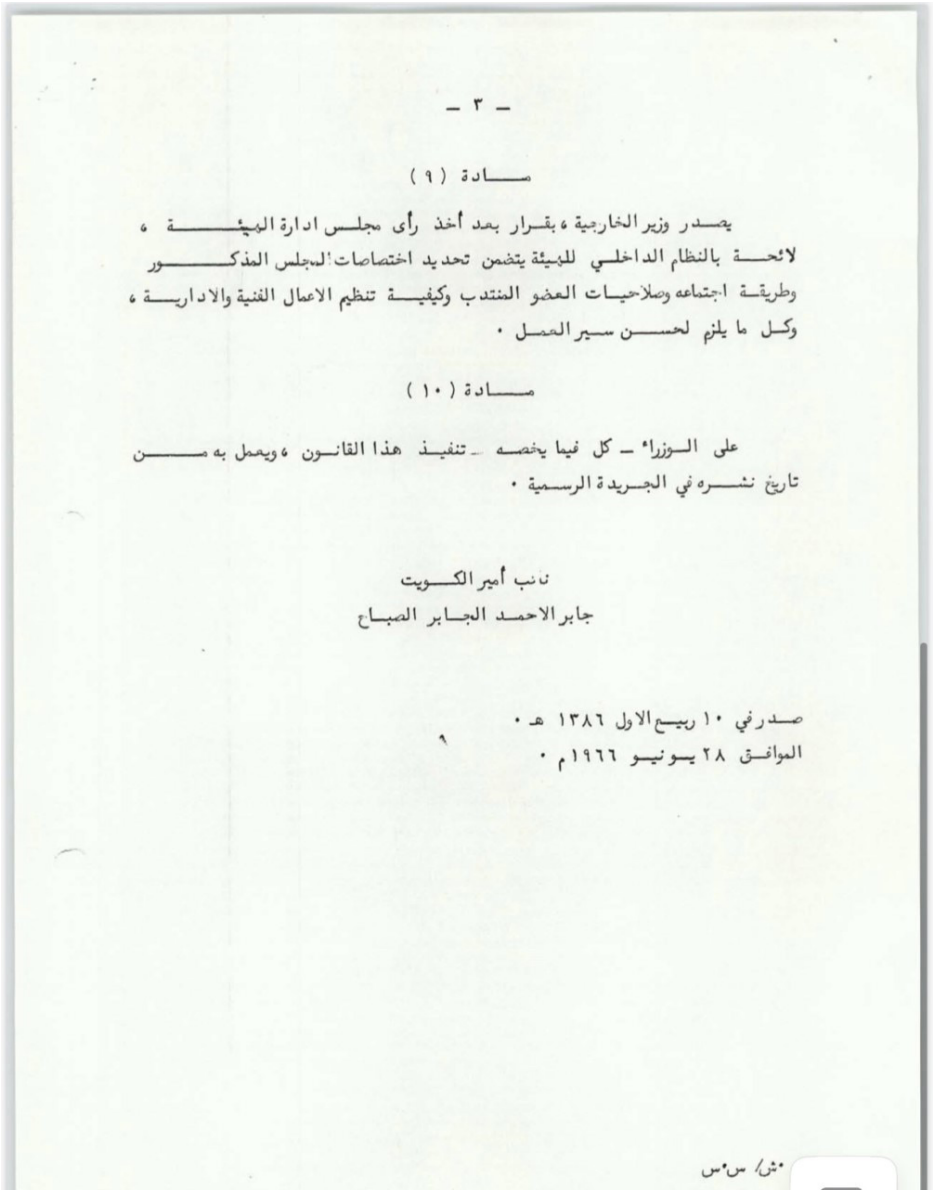

- ٣ -

مـــادة ( ٩ )

يصدر وزير الخارجية ، بقرار بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة ، لائحة بالنظام الداخلي للهيئة يتضمن تحديد اختصاصات المجلس المذكور وطريقة اجتماعه وصلاحيات العضو المنتدب وكيفية تنظيم الاعمال الفنية والادارية ، وكل ما يلزم لحسن سير العمل .

مـــادة ( ١٠ )

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب أمير الكويت
جابر الاحمد الجابر الصباح

صدر في ١٠ ربيع الاول ١٣٨٦ هـ .
الموافق ٢٨ يونيو ١٩٦٦م .

ش/ س.س

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً المراجع العربية:


البدر، بدر خالد. رحلة مع قافلة الحياة *(1942 - 1961م ) (1962 - 1971م )*. مركز البحوث، والدراسات الكويتية.

البوابة الانسانية إرث الحاضر للمستقبل .(٢٠٢٠). عبد الله سريع من رواد الانسانية. بوابة الانسانية. .http://www humanitygate.com/pioneer/541.

الحبشي، نور محمد عبد الله (2016، ديسمبر). دور الكويت في دعم التعليم بمنطقة الخليج 1917 - 1971: إمارات الساحل العماني - الشارقة نموذجًا. حوليات آداب عين شمس جامعة عين شمس - كلية الآداب، *44*، 256-552. https://doi.org/10.21608/aafu.2016.14688

الحلفي، عبد الجبار عبود (1984م). الصندوق الكويتي 22 عامًا من المساعدات للبلدان النامية (1962 – 1984م)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي. جامعة البصرة، 18(3)، 129- 133.

الخرافي، جاسم محمد (1987، ديسمبر، 21 ). مرسوم بالقانون 70 لسنة 1987. جريدة الكويت اليوم ، العدد1752، السنة الرابعة والثلاثون .

الخرافي، جاسم محمد ( 1988، أبريل، 13). مرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1988 . جريدة الكويت اليوم ، العدد1769، السنة الرابعة والثلاثون .

الخرافي، جاسم محمد (1988، نوفمبر،14 ). مرسوم بالقانون رقم 50 لسنة 1988. جريدة الكويت اليوم ، العدد 1799، السنة الرابعة والثلاثون.

الخرافي، جاسم محمد (1989، يونيو،28). مرسوم بالقانون رقم 29 لسنة1989. جريدة الكويت اليوم ، العدد1829، السنة الخامسة والثلاثون.

دشتي، محمد إسماعيل (2000م). تاريخ الكويت المعاصر ودور الشيخ عبد الله السالم الصباح *1700*. دار المحبة.

العازمي، عبد العزيز عبد الله مبارك (2016). علاقة الكويت بكل من الامارات وعمان واليمن *1977-1961م* . [رسالة ماجستير، جامعة الأردن].

علوان، راشد علي سعيد (2011م). الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الساحل *(1945- 1971 م )*. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.

مركز البحوث والدراسات الكويتية، دور مركز البحوث والدراسات الكويتية في توثيق أعمال الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000626-020-0009*، افتتاح مستوصف أم القيوين.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000626-007-0086*، افتتاح مستوصف الشارقة.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000515-009-0045*، البعثة الطبية.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000617-0075-004* ، بناء مدرسة ثانوية في إمارة الشارقة.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000579-004-0006* ، بيان بعدد المدارس والمستوصفات.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000097-003-0006* ، تطور التعليم في ساحل عمان .

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *kso-000087-009-001* ، التوصيات المرفوعة إلى مجلس الوزراء.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000927-003-0069* ، حكومة دبي – مكتب الحاكم.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000315-0100-004* ، خالد محمد القاسمي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000927-002-001* ، رئيس لجنة المساعدات.

مركز البحوث والدراسات الكويتية ، وثيقة رقم *KOS-000317-0200-009* ، رئيس مكتب دولة الكويت بدبي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000048-001-0197* ، رسالة موجهه إلى السيد علي المنصور.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000030-010-0009* ، قانون إنشاء الهيئة.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000058-018-0050* ، القانون والنظام الأساسي لصندوق الانماء الكويتي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-0009991-013-0001*، قسم شؤون الموظفين.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *kso-000626-020-0016* ، كلمة السيد كمال حمزه.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *kso-001060-006-0004*، اللجنة الدائمة لمساعدة الخليج.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *kso-001060-006-0004*، اللجنة الدائمة لمساعدة الخليج.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-001060-006-0026*، اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *kso-000058-020-0056*، محضر اللجنة الدائمة.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000716-0004-005* ، مدير مكتب دولة الكويت في دبي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000585-004-003*، مذكرة إيضاحية لقانون إنشاء الهيئة.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000461-005-0011*، مذكرة ايضاحية لقانون بتعديل المادة الثالثة.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000579-014-003*، مساعدات الدولة الكويت لإمارات الساحل.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000819-0024-003* ، مشاريع الهيئة في امارات الساحل.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-001070-068-001*، معلومات عامة عن الخدمات.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-001019-020-0001*، مكتب دولة الكويت.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000818-0051-007* ، مكتب دولة الكويت .

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000935-023-0001* ، مكتب دولة الكويت في دبي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000518-00047-002* ، مكتب دولة الكويت بدبي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *kso-000626-005-0001*، نظرة عامة على الخليج العربي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KSO-000030-010-004* ، الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *kso-00084-004-0106*، وزارة الخارجية.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000415-007-008* ، وزارة الخارجية - دولة الكويت.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000629-008-0087* ، مستوصف الشارقة.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000729-008-0089* ، وزارة الصحة العامة.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. وثيقة رقم *KOS-000424-009-0057* ، وزارة الصحة العامة.

المغني، عبد الله سليمان (2009م). سياسية بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل (1953-1971). مركز الدراسات والوثائق.

المندوس، فيصل محمد عبد الله (2009 م). تاريخ الخدمات الصحية في الإمارات المتصالحة (1949-1971م). مركز الدراسات والوثائق.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2009، يوليو). المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي، 283 – 298.

**الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanization Arabic References:**

albadru bidurri khālidi riḥlatu ma'a qāfilati alḥayāti 1942- 1961m1971 -1962) (m). markaza albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkū'aytiyyati

albawwābatu al-ansānyah 'irtha alḥāḍiri lil-mustaqbali ( - 'abda al-lhi sarī'i min ruwwādi al-ansānyah bawwābatu al-ansānyah http://www.humanitygate.com/pioneer/541.

alḥabashiyyu nūra muḥammada 'abdi al-lhi 2016 ،dīsambara dawra alkū'ayti fī du'umi al-ta'līmi biminṭaqati alkhalīji 1917- 1971: 'imārātu al-sāḥili al'ammāniyyi- al-shāriqata namūdhajan ḥawlīātu 'ādābin 'ayna shamsi jāmi'atin 'ayna shams- kulliyyata al'ādābi 44256 552- ،.

alḥilfiyyu 'abda aljabbāri 'abbūda 1984m). al-ṣundūqa alkū'aytiyya 22 'āman mina almusā'adāti lil-buldāni al-nāmiyati 1962 – 1984m) ،markaza dirāsāti albaṣarati wa-al-khalīji al'arabiyyi jāmi'atu albaṣarati 18( 3)133 129- ،.

alkhurāfiyyu jāsima muḥammada 1987 ،dīsambarun 21). marsūmun bi-al-qānūni 70 lasinatan 1987. jarīdatu alkū'ayti alyawma al-'dd al-sanata al-rāb'ata wa-al-thalāthūna

alkhurāfiyyu jāsima muḥammada 1988 ،'abrīlun 13). marsūmun bi-al-qānūni raqma 20 lasinatan 1988. jarīdatu alkū'ayti alyawma al-'dd al-sanata al-rāb'ata wa-al-thalāthūna

alkhurāfiyyu jāsima muḥammada 1988 ،nūfambrun 14). marsūmun bi-al-qānūni raqma 50 lasinatan 1988. jarīdatu alkū'ayti alyawma al'adada 1799 ،al-sanata al-rāb'ata wa-al-thalāthūna

alkhurāfiyyu jāsima muḥammada 1989 ،yūnīū'an 28). marsūmun bi-al-qānūni raqma 29 lsnah jarīdatu alkū'ayti alyawma al-'dd al-sanata alkhāmsata wa-al-thalāthūna

dushshatuy muḥammada 'ismā'yl 2000m). tārīkha alkū'ayti almu'āṣiri wadawri al-shaykhi 'abda al-lhi al-sālimi al-ṣabāḥa 1700. dāru almaḥabbati

al'āzimiyyu 'abda al'azīzi 'abda al-lhi mubāraki 2016). 'alā'āaqata alkū'ayti bikullu mina al-amārāt wa'ammāna wa-al-yamana 1961- 1977m. ] risālatu mājistīrin jāmi'ata al'urduni

'uluwwāni rāshida 'aliyya sa'īda 2011m). al'awḍā'a aliqtiṣādiyyata wa-al-ijtimā'iyyata fī 'imārāti al-sāḥili 1945- 1971 m dāra alkhalīji lil-ṣiḥāfati wa-al-ṭibā'ati wa-al-nashri

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkū'aytiyyati dawra markazi albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkū'aytiyyati fī tawthīqi 'a'māli alhay'ati al'āmmati lil-janūbi wa-al-khalīji al'arabiyyi

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000626-020-0009 ،iftitāḥa mustawṣafa ʾami alqayūʾaynu

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000626-007-0086 ،iftitāḥa mustawṣafa al-shāriqati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000515-009-0045، albaʻthata al-ṭibbiyyata

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000617-0075-004 ،bināʾa madrasati thānawiyyati fī ʾimārati al-shāriqati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-000579-004-0006 ،bayānun biʻadadi almudārisi wa-al-mustawṣafāti

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-000097-003-0006، taṭawwura al-taʻlīmi fī sāḥili ʻammāni

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi kso-000087-009-001 ،al-tawṣīāti almarfūʻati ʾilā majlisi alwuzarāʾi

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000927-003-0069، ḥukūmata dubbī – maktaba alḥākimi

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu rqm--- khālida muḥammada alqāsimiyyi

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000927-002-001 ،raʾīsa lajnati almusāʻadāti

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqata raqmi KOS-000317-0200-009 ،raʾīsa maktabi dawlati alkūʾayti bidubbiyyin

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu rqm--- risālata mūʾajjahihi ʾilā al-sayyidi ʻuliya almanṣūru

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu rqm--- qānūna ʾinshāʾi alhayʾati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-000058-018-0050، alqānūna wa-al-niẓāma alʾasāsiyya liṣundūqi al-anmāʾ alkūʾaytiyya

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-0009991-013-0001 ،qisma shuʾūni almūʾaẓẓafīna

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu rqm--- kalimata al-sayyidi kamāli ḥamaztu

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi kso-001060-006-0004 ،al-lajnata al-dāʾimata limusāʻadati alkhalīji

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi kso-001060-006-0004 ،al-lajnata al-dāʾimata limusāʿadati alkhalīji

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-001060-006-0026 ،al-lajnata al-dāʾimata limusāʿadāti alkhalīji

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi kso-000058-020-0056 ،maḥḍara al-lajnati al-dāʾimati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000716-0004-005 ،mudīra maktabi dawlati alkūʾayti fī dubbiyyin

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000585-004-003، mudhakkirata ʾīḍāḥyah liqānūni ʾinshāʾi alhayʾati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-000461-005-0011، mudhakkirata ayḍāḥyah liqānūnin bitaʿdīli almāddati al-thālithati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-000579-014-003، musāʿadāti al-dawlati alkūʾayta liʾimārāti al-sāḥili

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000819-0024-003، mashārīʿa alhayʾati fī amārāt al-sāḥila

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-001070-068-001، maʿlūmātin ʿāmmata ʿani alkhidmāti

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-001019-020-0001 ،maktaba dawlati alkūʾayti

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000818-0051-007 ،maktaba dawlati alkūʾayti

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-000935-023-0001 ،maktaba dawlati alkūʾayti fī dubbiyyin

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000518-00047-002، maktaba dawlati alkūʾayti bidubbiyyin

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi kso-000626-005-0001 ،naẓaratan ʿāmmata ʿalā alkhalīji alʿarabiyyi

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KSO-000030-010-004 ،alhayʾata alʿāmmata lil-janūbi wa-al-khalīji alʿarabiyyi

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi kso-00084-004-0106 ،wizārata alkhārijiyyati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkūʾaytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000415-007-008 ،wizārata alkhārijiyyaʾahi-dawlata alkūʾayti

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkū'aytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000629-008-0087، mustawṣafa al-shāriqati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkū'aytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000729-008-0089 ،wizārata al-ṣiḥḥati al'āmmati

markazu albuḥwthi wa-al-dirāsāti alkū'aytiyyati wathīqatu raqmi KOS-000424-009-0057 ،wizārata al-ṣiḥḥati al'āmmati

al-mghny 'abda al-lhi salīmāni 2009m). sīāsiyyata brīṭānīā al-ta'līmiyyati fī 'imārāti al-sāḥili 1953- 1971). markaza al-dirāsāti wa-al-wathā'iqi

al-mndws fayaṣilu muḥammadu 'abdi al-lhi 2009 m tārīkha alkhidmāti al-ṣiḥḥiyyati fī al'imārāti almutaṣāliḥati 1949- 1971m). markaza al-dirāsāti wa-al-wathā'iqi

alhītiyyu nwzād 'abda al-Raḥmāni 2009 ،yūlīū'a almusā'adāti al'inmā'iyyati almuqaddamati min dū'ali majlisi al-ta'awuni lidū'ali alkhalīji al'arabiyyati majallatu dirāsāti alkhalīji wa-al-jazīrati al'arabiyyati jāmi'ata alkū'ayti majlisu al-nashri al'ilmiyyi 283 – 298.

# The general authority for the south and the Arabian Gulf: stages of establishment and the most important achievements (1963 - 1992): A documentary study

**Asma Nasir Alblooshi**[1]

**Abdallah Sulaiman Al Mughani**[2]

**Abstract:**

**Purpose of the study:** This study aims to shed light on the role of the General Authority of the South and the Arab Gulf which was built in Kuwait in 1966, At its first stages, it was called the Gulf Assistance Standing Committee, as this committee embodied the close relationships between the State of Kuwait and the United Arab Emirates before the Union foundation. **Study methodology:** The study was based on a historical retrieval approach based on historical information recovery and use in research, analysis, critique, and comparison of the facts. In addition, the documentary approach was used to carefully study the documents in order to determine how much this authority has contributed to development by examining the educational and health achievements and developing the infrastructure it has undertaken in the UAE, Yemen, South Sudan, and Bahrain. **Data and the study sample:** The study was based on a collection of related documents from the General Authority of the South and the Arab Gulf. **Study results:** This study revealed the efforts of the General Authority of the South and the Arab Gulf, as Kuwait contributed through establishing this authority in the construction of many areas, building schools, hospitals, mosques, and many other public facilities. In addition, it highlighted the role of the State of Kuwait office, inaugurated in Dubai in 1962, and it explained the reasons for the support that this initiative received from the Kuwaiti government and the community. **Conclusion:** This study draws the depth of the brotherly relations that bind Kuwait to its sister states, as it has made many contributions to the revival of the scientific, health, and economic life in the region.

**Keywords:** The General Authority of the South and the Arab Gulf, Dubai Office, Kuwait, Educational Expeditions.

(1) College of Arts, Humanities, and Social Sciences - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
U17102075@Sharjah.ac.ae

(2) College of Arts, Humanities, and Social Sciences - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)